ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية
إصدار شهري

الانتخابات الرئاسية الأمريكية

PRESIDENTIAL ELECTION VOTE 2024

السنة الخامسة - أغسطس 2024 - العدد 62

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

www.ecss.com.eg

رقم الإيداع: 2024/17172
الترقيم الدولي: 978-977-87432-7-2

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الخامسة - أغسطس 2024
العدد 62

الانتخابات الرئاسية الأمريكية

PRESIDENTIAL ELECTION VOTE 2024

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة

أغسطس

2024

العدد

62

المحتويـــــات

الافتتاحيـــــــــة: الانتخابات الرئاسية الأمريكية.. نظرة تاريخية؟!	08
قضـــايا دوليـــة	11
■ العوامل الدستورية والهيكلية للسباق الرئاسي الأمريكي	12
■ مقارنة السياسات الداخلية بين الجمهوريين والديمقراطيين	15
■ اتجاهات سياسات ترامب وهاريس إزاء القوى الكبرى	18
قضـــايا أمن ودفـــاع	21
■ تداعيات السباق الرئاسي الأمريكي على حرب غزة	22
■ كيف تؤثر الانتخابات الأمريكية على صراعات المنطقة؟	25
■ سياسة واشنطن إزاء إيران حال فوز ترامب أو هاريس	29
■ رؤية المرشحَيْن للرئاسة الأمريكية لأمن البحر الأحمر	32
قضايا السياسات العامة	35
■ الانتخابات الأمريكية.. هل تأتي بجديد للإقليم ومصر؟	36
■ انعكاسات السياسات الاقتصادية الأمريكية على مصر	40
قضـــــــايا نوعية	44
■ حدود تأثير الانتخابات الأمريكية على الاقتصاد العالمي	45
■ تباينات سياسات ترامب وهاريس إزاء قضايا تغير المناخ	49
■ الأمن السيبراني في الانتخابات الأمريكية.. رؤى وتهديدات	52
بيـــانات وإحصائيـــات: مؤشرات حول التصويت الانتخابي في الولايات المتحدة	57

الانتخابات الرئاسية الأمريكية.. نظرة تاريخية؟!

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الانتخابات الرئاسية الأمريكية لا تماثلها انتخابات أخرى في العالم مهما كبرت الدولة أو صغرت. فخلال الحلقة الراهنة من التحضير لانتخاب الرئيس الأمريكي للفترة الرئاسية المقبلة 2025 - 2028، جرى العديد من الانتخابات في دول العالم الأخرى، لكنها لم تلفت الأنظار سوى لفترة قصيرة، حيث يجري في النهاية الاكتفاء بتحليل النتائج، ثم المضيّ قدمًا. أما الانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة، فتكمن أهميتها في قدرات الأخيرة من ناحية، ومكانتها العالمية من ناحية ثانية، وما يترتب على شخصية المنتصر من نتائج داخل الولايات المتحدة من ناحية ثالثة. وربما من ناحية رابعة، فإن الطريقة التي تجري بها الانتخابات والمسار الذي تمضي فيه حتى يوم العملية الانتخابية، تلفت أنظار العالم أجمع بكل ما فيها من إثارة.

أحيانًا، فإن ما بعد الانتخابات الأمريكية أيضًا لا يكون أقل إثارة مما قبلها حينما تتعارض الأغلبية الشعبية الناجمة عن أصوات الناخبين، مع أغلبية المجمع الانتخابي المعبر عن فيدرالية الدولة وأثقالها النسبية. في الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2020 وفاز فيها بايدن على ترامب، برز مناخ جديد متوتر بعد احتجاج الأخير على ما أسماه عملية تزوير الانتخابات، في خطوة غير مسبوقة وضعت حينها شرعية الانتخابات الأمريكية على المحك، كما تضع تحديًا أمام العملية الانتخابية الراهنة التي استقرت بعد انعقاد مؤتمري الحزبين الجمهوري والديمقراطي على كل من دونالد ترامب الجمهوري وكامالا هاريس الديمقراطية.

تعـود جـذور العمليـة الانتخابيـة الراهنـة إلـى الفتـرة التـي قامـت فيهـا الدولـة الأمريكيـة وتطـورت خلال القـرن التاسع عشـر، عندما كانـت أمريـكا منعزلـة بيـن المحيطيـن الأطلنطي والباسـيفيكي. ففي القرنين العشرين والحادي والعشـرين، دخلـت الولايـات المتحـدة مرحلـة أخـرى ليـس فقـط كدولـة أمريكيـة، وإنمـا كقائـدة للعالم، بكل مـا يعنيه ذلـك مـن أدوار ومنافسـات وصراعـات عسـكرية وسـلمية.

لقـد عرفـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة 46 رئيسًـا، منـذ إعلان اسـتقلالها فـي 4 يوليـو 1776، وخلاصهـا مـن الاسـتعمار البريطانـي فـي 1783، وانتهائهـا مـن التجربـة الكونفيدراليـة (1781 - 1787)، ووضـع الدسـتور الفيدرالـي الأمريكـي (1787) وبـدء تطبيقـه (1789) مـع انتخـاب الرئيـس الأول جـورج واشـنطن (1789 - 1797). كان الرجـل "المؤسـس" اسـتثنائيًا فـي قدراتـه فـي التعامـل مـع التناقضـات الكبـرى داخـل الثـورة الأمريكيـة، والإقليـم الأمريكـي، ومـا سـاد فيـه مـن خلافـات سياسـية وفكريـة تأثـرت كثيـرًا بأفـكار النهضـة الأوروبيـة ومـا كان فيهـا مـن "تنويـر" و"محافظـة". ومـا بيـن الرئيـس الأول والرئيـس 46 "جـو بايـدن" كانـت هنـاك مسـافات كبيـرة فـي التفكيـر والعصـر والزمـن.

العصر الثوري

الحزمـة الأولـى مـن الرؤسـاء الأمريكييـن كانـوا جميعًـا مـن أبنـاء الثـورة: جـون آدامـز (1797 - 1801)، تومـاس جيفرسـون (1801 - 1809)، وجيمـس ماديسـون (1809 - 1817)، وجيمـس مونـرو (1817 - 1825). الملاحـظ هنـا أن أولئـك الرؤسـاء، مـا عـدا جـون آدامـز، قـد حصلـوا علـى فترتين رئاسـيتين، نتيجة السُـنة التي سـنها الرئيس الأول واسـتمرت حتـى جـرى كسـرها مـرة واحـدة في عهـد فرانكلين روزفلـت (1933 - 1945)، نظـرًا لظـروف الحـرب العالميـة الثانيـة، وجـرى تثبيتهـا فـي التعديـل الدسـتوري 22 (1951).

كانـت الحزمـة الأولـى مـن الرؤسـاء لتثبيـت أركان الدولـة دسـتوريًا، والتعامـل مـع قضيتيـن: العبوديـة التـي كان جـون آدامـز يعارضهـا، ولـذا خـرج بعـد فترتـه الأولى حيث سـمح بها الدسـتور، ومسـتقبل الحـدود الغربيـة للولايـات التـي شـاركت فـي الثـورة، والتـي تقـرر بشـأنها أن تبقـى علـى حالهـا بينمـا تتكـون ولايـات جديـدة فـي اتجـاه الغـرب والجنـوب. وفـي عهـد "مونـرو"، جـرى إقـرار وضـع الولايـات المتحـدة علـى رأس العالـم الغربـي في الأمريكتيـن باعتبارهـا مجـالًا حيويًـا للدولة.

الحزمـة الثانيـة بـدأت مـع ابـن رئيـس سـابق هـو جـون كوينسـي آدامز (1825 - 1829)؛ والذي رغم اعتقاده بضرورة إلغـاء العبوديـة، فإنـه فتـح البـاب أمـام طريـق واسـع مـن التوسـع الأمريكـي، مـن خلال شـراء الأرض مـن مسـتعمرين آخريـن مثـل فرنسـا، أو الحـرب مـع المكسـيك وإسـبانيا. تصـدر هـذه الحزمـة آنـدرو جاكسـون (1829 - 1837) الـذي أسـس الحـزب الديمقراطـي، ونظرتـه كانـت تعزيـز بنـاء الدولـة واتسـاعها. كمـا جعـل قضيـة العبوديـة والتعامـل مـع الأمريكييـن مـن غيـر الأصـول الأوروبيـة قضيـة جوهريـة.

دخلـت الجمهوريـة إلـى مرحلـة مـن الرئاسـات الضعيفـة التـي اسـتمر كل منهـا فتـرة رئاسـية واحـدة: مارتـن فـان بوريـن (1837 - 1841)، ووليـام هارفـي هاريسـون (1841) الـذي توفـي بعـد 32 يومًـا مـن ولايتـه، وجوناثـان تايلـور (1841 - 1845)، وجيمـس بولـك (1845 - 1849)، وزاكاري تيلـور (1849 - 1850)، وميلارد فيلمور (1850 - 1853)، وفرانكلين بيـرس (1853 - 1857)، وجيمـس بوكانـان (1875 - 1861).

هـذه الحزمـة باشـرت حالـة كبيـرة مـن الاسـتقطاب السياسـي الحـاد حـول قضيـة العبوديـة، وحـول التقـدم الصناعـي فـي الشـمال، بينمـا اسـتدام التأخـر الزراعـي فـي الجنـوب، وبينهمـا كان التطـور التكنولوجـي مجسـدًا في عصـر البريـد السـريع نسـبيًا والتلغـراف والسـكك الحديديـة والتطـور في التسـليح العسـكري.

الحرب الأهلية

جاءت الحزمةُ الثالثة من الرؤساء لكي تحل هذه التناقضات جميعها، وإلا فإن الاتحاد الأمريكي بات معرضًا لخطر التحلل من خلال انفصال الجنوب، وهو ما رفضه الرئيس أبراهام لينكولن (1861 - 1865) الذي خاض الحرب الأهلية، وقام فيها بتحرير العبيد، وأضاف ثلاثة تعديلات دستورية (13، و14، و15) تتعلق بالحقوق السياسية للعبيد واعتبارهم مواطنين، وأسس الحزب الجمهوري، ومع انتهاء الحرب جرى اغتياله.

وطبقًا للدستور الأمريكي، تولّى نائب الرئيس "أندرو جونسون" الرئاسة حتى نهاية الفترة الثانية للرئيس والتي كان قد حصل عليها في الانتخابات قبل نهاية الحرب بفترة قصيرة. هنا دخلت الولايات المتحدة مرحلة "إعادة البناء"، والتي كانت تعني أولًا عودة الولايات التي انفصلت إلى الاتحاد مرة أخرى. وثانيًا إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية التي تحرر العبيد، وتعطيهم حقوق المواطنة، بما فيها حق التصويت. وثالثًا، إعادة بناء الاقتصاد الأمريكي والمناطق التي دمرتها الحرب. لكن لم تكن مرحلة "إعادة البناء" أقل قسوة في اختبار الولايات المتحدة في ممارسة الوحدة، بقدر ما كانت الحرب الأهلية بشعة في ممارسة الانقسام.

"ران شيرناو" في مجلده "جرانت" بقدر ما كتب عن الرئيس الأمريكي الثامن عشر، عندما كان الجنرال الذي قاد جيوش الشمال للانتصار في الحرب الأهلية، وعندما صار رئيس الدولة لفترتين متتاليتين (1869 - 1877)؛ فإنه كتب عن المعضلات الكبرى التي واجهت الأمة الأمريكية. فما حدث في الواقع أن الحرب الأهلية لم تنتهِ مع نهاية الحرب وانتصار الشمال فقد استمر العنف والإرهاب من قبل جماعات من البيض كان أكثرها شهرة وعنفًا وإرهابًا جماعة "الكوكلوكس كلان". ولم يكن انتهاء العبودية حقيقيًا لأن الولايات الجنوبية راحت تحرمهم عمليًا من الحقوق التي حصلوا عليها.

ولم يعد ممكنًا أن تجري انتخابات جادة يُدلي فيها السود بأصواتهم بينما يُمنعون من هذا الحق عن طريق القيود التي وضعتها الولايات على حق التصويت بالملكية أو بالتعليم أو بالانتقال إلى صناديق الانتخاب التي يتعرضون فيها للإيذاء. كان الشمال أيضًا مجهدًا من الحرب التي استمرت خمس سنوات، ومن الركود الاقتصادي والتضخم الذي استمر أكثر من ذلك، وكانت النخبة السياسية ذاتها منقسمةً إزاء قضية اللون والعرق ليس فقط فيما يتعلق بالسود وإنما أيضًا فيما يتعلق بالمرأة وسكان البلاد الأصليين أو الهنود. وكان الرئيس "أندرو جونسون" من المعسكر الذي يرى أنه طالما عادت الولايات الجنوبية إلى الاتحاد، فإن تحرير العبيد لم يعد ملحًا. وعلى عكس ما كانت الأوضاع تقتضي حماية الحقوق السياسية والاقتصادية لجميع الأمريكيين، فإن الرئيس كان يريد للقوات المسلحة أن تنكمش وتنسحب من الولايات التي انفصلت من قبل.

"أوليسيس سمسون جرانت" كان من الذين اصطفوا إلى جانب أبراهام لينكولن في مشروعه لاستكمال تحقيق أهداف الثورة الأمريكية الأولى، والتي اعترف فيها بإعلان الاستقلال بالحقوق المتساوية للبشر، على عكس الدستور الذي اعترف بمؤسسة العبودية. ومن ثم وقف كجندي أثناء الحرب، ورئيس أثناء السلام، في صف "تجديد الفكر الأمريكي" لكي يحافظ على الدولة، ويجعلها الإطار الذي يضم كل الأمريكيين، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنس أو الدين.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضـــايا دوليـــة

- العوامل الدستورية والهيكلية للسباق الرئاسي الأمريكي
- مقارنة السياسات الداخلية بين الجمهوريين والديمقراطيين
- اتجاهات سياسات ترامب وهاريس إزاء القوى الكبرى

العوامل الدستورية والهيكلية للسباق الرئاسي الأمريكي

يجري السباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024 في ظل أزمات مركّبة، كالاستقطاب والعنف والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عما يمثله السباق من لحظة اختبار للنموذج الديمقراطي الأمريكي الذي لم يتعافَ بعدُ من التداعيات السلبية لانتخابات عام 2020، والتي وصلت إلى اقتحام مبنى الكونجرس فيما عُرف بأحداث (6 يناير). كما يجمع هذا السباق بين أول امرأة من أصول مهاجرة "كامالا هاريس" نائبة الرئيس "جو بايدن"، والمرشح الجمهوري الرئيس السابق "دونالد ترامب" الذي لا يزال يواجه لائحة طويلة من الاتهامات. ومع ذلك، لا تتوقف سخونة السباق الرئاسي على كل تلك المتغيرات، وإنما ترتبط أيضًا بعددٍ من العوامل الدستورية والهيكلية المرتبطة بالنظام الأمريكي.

د. مها علام
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عوامل مؤجحة

هنـاك عـددٌ مـن العوامـل الدسـتورية والهيكليـة التـي تُعـزز مـن احتـدام السـباق الرئاسـي، بـل وتعمـل علـى تعقيـد المشـهد الانتخابـي برمتـه، **ومنهـا:**

- **محوريـة منصـب الرئيـس**: يتمتـع الرئيـسُ فـي النظـام الرئاسـي الأمريكـي بسـلطات كبيـرة، وهـو مـا يُسـاهم فـي إشـعال التنافـس علـى هـذا المنصـب، ويزيـد مـن أهميـة الانتخابـات الرئاسـية. فالرئيـس هـو رئيـس الدولـة ورئيـس الحكومـة، والقائـد الأعلـى للقـوات المسـلحة، ويقـوم بتعييـن رؤسـاء أكثـر مـن 50 لجنـة فيدراليـة مسـتقلة، كمجلـس الاحتياطـي الفيدرالـي، ولجنـة الأوراق الماليـة والبورصـة، ناهيـك عـن القضـاة الفيدراليين والسـفراء والمكاتـب الفيدراليـة الأخـرى.

يتمتـع الرئيـس أيضًـا بسـلطة التوقيـع علـى التشـريعات لتصبـح قانونًـا، أو الاعتـراض علـى مشـروعات القوانيـن التـي يسـنها الكونجـرس، رغـم قـدرة الأخيـر علـى التغلـب علـى ذلـك بأغلبيـة ثلثـي أصـوات مجلسـي النـواب والشـيوخ. كمـا يمكـن للرئيـس إصـدار (أوامـر تنفيذيـة). ويتمتـع أيضًـا بسـلطة تمديـد العفـو عـن الجرائـم الفيدراليـة. وتمـارس السـلطة التنفيذيـة الدبلوماسـية مـع الـدول الأخـرى، حيـث يتمتـع الرئيـس بسـلطة التفـاوض والتوقيـع علـى المعاهـدات، ويصـادق عليهـا مجلـس الشـيوخ.

وباعتبـاره القائـد الأعلـى للقـوات المسـلحة، يتمتـع الرئيـس بقـدرٍ هائلٍ مـن السـلطة تحـت تصرفـه، وهـو مـا يتجلـى فـي الميزانيـات العسـكرية الضخمـة، ووجـود وانتشـار القـوات الأمريكيـة حـول العالـم، بالإضافـة إلـى إنشـاء منظمـات لجمـع المعلومـات الاسـتخباراتية، فضـلًا عـن الشـفرات المسـتخدمة فـي حالـة الحـرب النوويـة. ورغـم كـون إعلان الحـرب ضمـن مسـئوليات الكونجـرس، فـإن الرئيـس يمكنـه اسـتخدام دوره كقائـد أعلـى لإصـدار أوامـر للقـوات بالدخـول إلـى بلـد أو منطقـة معينـة لتحقيـق هـدف عسـكري.

- **جـدل المجمـع الانتخابـي**: علـى الرغـم مـن أن الدسـتور الأمريكـي يبـدأ بعبـارة "نحـن الشـعب"، إلا أن هـذا الدسـتور قـد تـم تصميمـه لانتخـاب الرئيـس مـن خلال الولايـات وليـس الشـعب. ومـن ثـمّ فـإن اختيـار الرئيـس الأمريكـي يتـم مـن خلال مرحلتيـن؛ الأولـى هـي الاقتـراع العـام مـن جانـب الناخبيـن (الأصـوات الشـعبية)، ثـم المجمـع الانتخابـي الـذي يطلـق علـى أصـوات أعضائـه (الأصـوات الانتخابيـة). ويسـتند المجمـع الانتخابـي إلـى مبـدأ "الفائـز يأخـذ كل شـيء". لـذا، يبـدو مـن الصعـب توقـع اتجـاه المواطنيـن لاختيـار الأحـزاب الصغيـرة، فـي ضـوء تواضـع فرصهـم فـي الفـوز داخـل المجمـع. وإذ لـم يحصـل أي مرشـح علـى أغلبيـة أصـوات المجمـع (270 صوتًـا)، فـإن التصويـت الرئاسـي يـوكل لمجلـس النـواب، بينمـا يصـوت مجلـس الشـيوخ علـى نائـب الرئيـس، وهـو مـا يمكـن أن يـؤدي إلـى معركـة حزبيـة.

وعلـى الرغـم مـن التحليلات المدافعـة عـن دور المجمـع الانتخابـي، فـي ضـوء تحقيقـه التـوازن بيـن الولايـات، فـضلًا عـن منـع الشـارع الأمريكـي مـن القيـام باختيـارات غيـر رشـيدة؛ فـإن وجـود تبايـن فـي بعـض الحـالات بيـن التصويـت الشـعبي والاختيـار الـذي يتـم عـن طريـق المجمـع الانتخابـي يثيـر الكثيـر مـن الجـدل بشـأن تأثيره علـى السـاحة الأمريكيـة. ومـن أبـرز الأمثلـة علـى ذلـك خلال الانتخابـات الرئاسـية لعـام 2000، حيـث فـاز المرشـح الديمقراطـي "آل جـور" بالأصـوات الشـعبية، بينمـا فـاز المرشـح الجمهـوري "جـورج بـوش" الابـن بأصـوات المجمـع الانتخابـي، وهـو مـا أوصـل الأخيـر إلـى البيـت الأبيـض.

اسـتنادًا إلـى ذلـك، يـدور الجـدل حـول بعـض أوجـه القصـور التـي يتسـبب فيهـا وجـود المجمـع الانتخابـي، وذلـك فـي ضـوء كـون تصويـت المجمـع الانتخابـي وفقًـا لأسـس ومصالـح حزبيـة، بجانـب الـدور الكبيـر الـذي تتمتـع بـه الولايـات المتأرجحـة؛ بمـا يعنـي أن مصيـر السـباق الرئاسـي أضحـى أسـير حفنـة مـن الولايـات بطريقـة تجعلهـا تجتـذب جهـود حمـلات المرشـحين الرئاسـيين، ناهيـك عـن اختـزال أصـوات ملاييـن الشـعب الأمريكـي فـي 538 شـخصًا فقـط (أعضـاء المجمـع الانتخابـي).

- **تزايـد دور جماعـات المصالـح:** علـى الرغـم مـن أنّ الدسـتور الأمريكـي لـم يُشِـرْ إلـى جماعـات المصالـح أو تأثيرهـا السياسـي، كان واضعـو الدسـتور مدركيـن أن الأفـراد سـوف يتجمعـون معًـا فـي محاولـة لاسـتخدام الحكومـة لصالحهـم. ومـن ثـمّ نشـأت جماعـات المصالـح أو الضغـط، والتـي تهـدف إلـى تحقيـق مصالـح أعضائهـا. ويبـدو أن ثمـة تشـابهًا بيـن

جماعات المصالح والأحزاب السياسية، من حيث المشاركة في العمل السياسي سعيًا لتحقيق أهدافها، لكن يظل الفارق بينهما في اتجاه الأحزاب للانخراط في بيئة صنع القرار، بينما تعتمد جماعات المصالح على أساليب الضغط، بالإضافة إلى تركيز الأحزاب على نطاق واسع من القضايا مقابل تركيز جماعات الضغط على نطاق ضيق.

ومن ثمّ تهدف جماعات المصالح للتدخل في الانتخابات من أجل التأثير على صانع القرار، من خلال المساهمة بالأموال وتغطية النفقات، ودفع تكاليف مؤتمرات ترشيح الرئيس، ناهيك عن حشد الناخبين وأعضاء الحملات. وهي المسألة التي أدت إلى "التحيز الاقتصادي"، الذي يعني قوة جماعات المصالح الأكثر ثراء مقابل جماعات مصالح أخرى محدودة الأموال، أو التي تمثل الفئات الدنيا.

اتصالًا بذلك، كشف كتاب "تحليل سياسة الديمقراطية الأمريكية والعلوم السياسية"، الصادر في العام 2024، عن أن جماعات المصالح قد شهدت نموًا في الفترة ما بين 1959 و1990 بنسبة 281% عبر مجموعة واسعة من القضايا، أكثرها بروزًا وتأثيرًا المصالح التجارية. ويعني ذلك تزايد قوة جماعات الضغط الأغنى والممثلة للطبقات العليا، ليس فقط في تعزيز فرص فوز مرشح بعينه، وإنما في دفعه إلى تبنّي سياسات معينة في أعقاب فوزه. لهذا، تمثل روابط هذه الجماعات مع الرئاسة عنصر تأثير كبيرًا في السياسة الأمريكية، مثل تأثير المجمع الصناعي العسكري على دخول واشنطن في الحروب. بما يعني تسخير جانب هائل من جهود وأموال جماعات المصالح في اتجاه المرشح الرئاسي الذي يدعم مطالبها وينفذ أجندتها.

- **تعقد دور المال السياسي:** يصبح المرشح الرئاسي بحاجة ماسة لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال، نظرًا للارتفاع المذهل في تكلفة الحملات الانتخابية، ناهيك عن حاجته للتنقلات المكوكية بين الولايات الخمسين وفتح فروع لحملته. يأتي أغلب -إن لم يكن كل- التمويل تقريبًا من مصادر خاصة، نظرًا لمحدودية التمويل العام. وتشير "شانا بورتس"، المستشارة القانونية لتمويل الحملات في مركز Campaign Legal Center، إلى أن "المال في السياسة ينمو كل عام"، موضحة أن "هناك طرقًا جديدة للتكنولوجيا، خاصة حول الإنترنت والمنصات الرقمية التي تريد الحملات الانتخابية أن تكون قادرة على إنفاق الكثير من المال عليها للوصول إلى الناخبين واستهداف الأشخاص برسائلهم".

جاء تأسيس لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC)، في عام 1974، كجهة تنظيمية مستقلة مكلفة بإدارة وتنفيذ قانون تمويل الحملات الفيدرالية لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ والرئاسة؛ إذ تشرف على التزام المرشحين والأحزاب بالشفافية والعلنية المطلوبة المرتبطة بتمويل حملاتهم. إلا أنه على النقيض من ذلك، تشهد الساحة الأمريكية استخدام "الأموال المظلمة"، والتي عرفتها منظمة "أوبن سيكريتس" بأنها "إنفاق يهدف إلى التأثير على النتائج السياسية، حيث لا يتم الكشف عن مصدر الأموال".

في مارس 2024، أشار تحليل نشرته "أوبن سيكريتس" إلى "ارتفاع غير مسبوق" في "الأموال المظلمة" في دورة الانتخابات 2023-2024 تجاوز "جميع الانتخابات السابقة". وتنبأت بأن تدفق مثل هذه الأموال قد يتجاوز "ما يقرب من 660 مليون دولار من المساهمات من مصادر غير معروفة التي غمرت انتخابات عام 2020". كما لفت التقرير إلى أن المجموعات التابعة للقيادة الديمقراطية أو الجمهورية في الكونجرس قد احتلت باستمرار "المرتبة الأولى" بين المجموعات الأكثر تبرعًا بـ"الأموال المظلمة" في كل دورة انتخابية حديثة، "ولا يشكل عام 2024 استثناءً".

مجمل القول، على الرغم من السياق المحتدم للسباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024، إلا أن هناك عددًا من العوامل الدستورية والهيكلية التي تُعزز حالة الاحتدام تلك، الأمر الذي يعني أن التعامل مع المشكلات المتعلقة بالانتخابات الحالية لن يكون كافيًا لعلاج أزمات النموذج الديمقراطي الأمريكي، وإنما هناك حاجةٌ لتعاطٍ أكثر عمقًا وجذرية.

مقارنة السياسات الداخلية بين الجمهوريين والديمقراطيين

أدى انسحاب الرئيس الأمريكي جو بايدن من السباق الانتخابي في 21 يوليو الماضي، وتأييد نائبته كامالا هاريس، كمرشحة عن الحزب الديمقراطي، إلى هزة دراماتيكية غيرت ما بدا أنه فوز مرجح للرئيس السابق دونالد ترامب إلى منافسة شرسة تتساوى فيها فرص المتسابقين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبالتالي تتعقد خيارات الناخب الأمريكي الذي سيحدد صوته سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع المقبلة. ويقارن هذا التقرير بين سياسات ترامب وهاريس إزاء عدة قضايا داخلية، مثل: الهجرة غير الشرعية، والإجهاض، وحمل السلاح، وقروض الطلبة.

مروة محمد عبد الحليم
باحثة بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

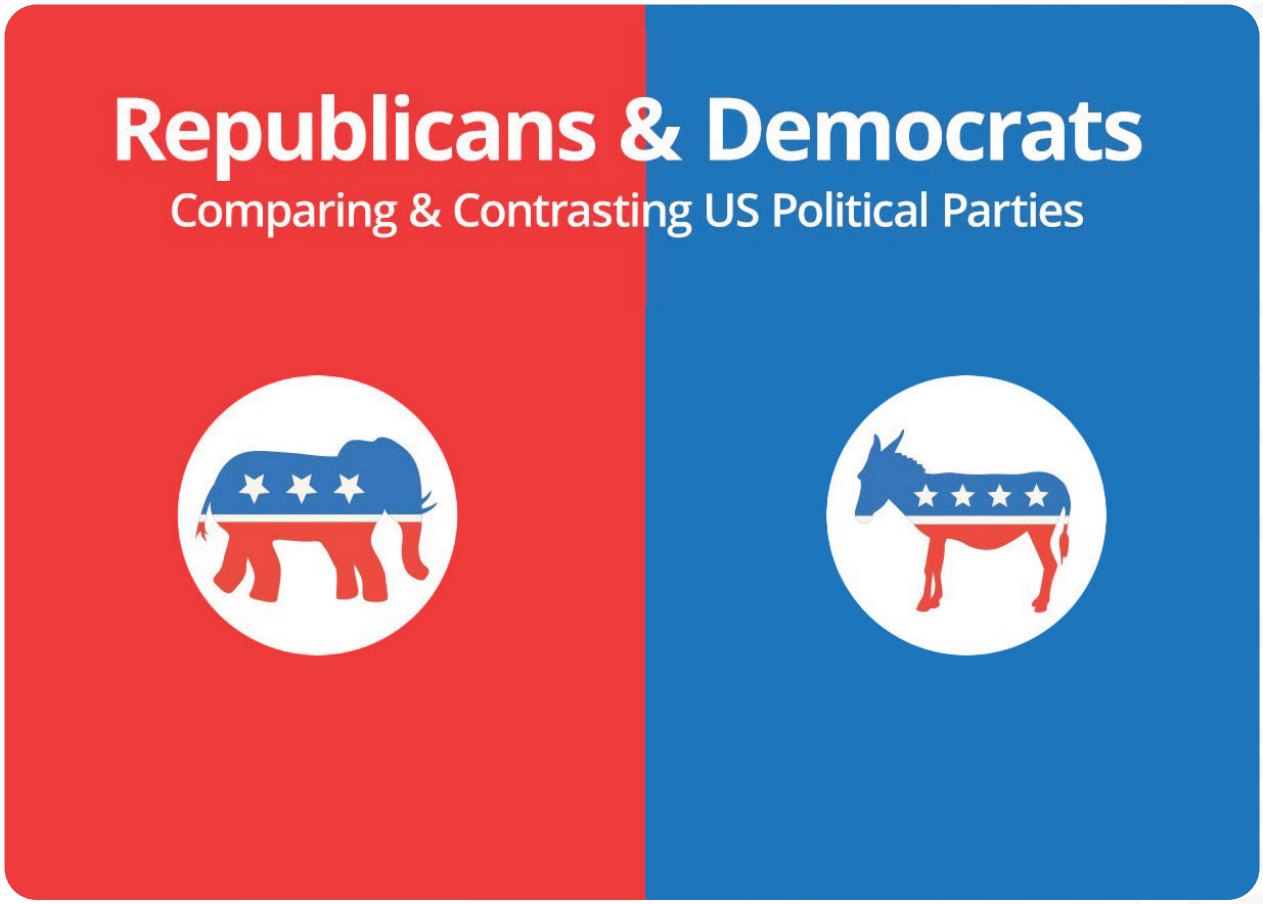

الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية من القضايا المؤثرة بشكل كبير على الناخب الأمريكي، فمنذ عام 2021 سجلت الهجرة غير الشرعية للولايات المتحدة مستويات غير مسبوقة، مما زاد الضغط على المرافق الحيوية والخدمات الاجتماعية في المدن الأمريكية الرئيسية. وتركز حملة ترامب الانتخابية على المخاوف المناهضة للمهاجرين، الذين وصفهم ترامب بـ"أنهم يسممون دماء بلادنا"، ووعد باتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة، وتنفيذ أكبر عملية إبعاد للمهاجرين من الولايات المتحدة، وخاصة الذين لديهم خلفيات إجرامية.

كما تعهد ترامب بفرض رسوم على الدول التي لا تضبط تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة مثل الصين ودول الشرق الأوسط، ويعتزم أيضًا إحياء سياسة "البقاء في المكسيك"، التي تتطلب من طالبي اللجوء الانتظار في المكسيك في أثناء معالجة طلباتهم، فضلًا عن حشد وكلاء إدارة الهجرة والجمارك، إلى جانب مكتب التحقيقات الفيدرالي، وضباط إنفاذ القانون على مستوى الولايات والحكومات المحلية، لتنفيذ عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

أما هاريس، وهي من أصول مهاجرة بالأساس، فتبدو سياساتها أقل حدة في مجال الهجرة غير الشرعية، حيث تعارض فصل الأسرة وتفضل السماح للأزواج غير المسجلين لمواطني الولايات المتحدة بالتقدم بطلب للحصول على البطاقة الخضراء. وأيد البيت الأبيض في عهد بايدن مشروع قانون من شأنه أن يرفع مستوى طالبي اللجوء لدخول البلاد والموافقة عليه، بالإضافة إلى منح الرئيس المزيد من السلطة لرفض الوافدين في حال تجاوز معدل تدفق اللاجئين 2500 لاجئ يوميًا. كما صوتت هاريس ضد جدار ترامب الحدودي عندما كانت عضوًا في مجلس الشيوخ.

حق الإجهاض

تشهد قضية حق الإجهاض للنساء استقطابًا داخليًا في المجتمع الأمريكي، حيث يدافع ترامب بشدة عن قيود الإجهاض، وحظر استخدام عقار ميفيبريستون، الذي يستخدم عادةً في الإجهاض الدوائي. ويتفاخر بأنه تمكن، عبر القضاة الذين رشحهم في المحكمة العليا، من إلغاء الحق الدستوري في الإجهاض. كما يعارض تمويل دافعي الضرائب لعمليات الإجهاض. ويكرر ترامب تصريحات سابقة مفادها أنه مثل الرئيس الجمهوري السابق رونالد ريجان، فيما يتعلق بالإجهاض، "يؤيد استثناءات الاغتصاب، وسفاح القربى، وعندما تكون حياة الأم معرضة للخطر".

أما هاريس، فوعدت بجعل حق الإجهاض في صلب حملتها الانتخابية، وتعهدت بأنها ستوقف الحظر المتشدد للإجهاض، ووصفت الإجهاض بأنه جزء أساسي من الرعاية الصحية للمرأة. ومنذ إلغاء المحكمة العليا في عام 2022 الحق الدستوري في الإجهاض، التقت هاريس في البيت الأبيض بأطباء يقومون بعمليات الإجهاض، وبنساء خضعن لها. وأعلنت إدارة بايدن تشكيل فريق لمساعدة المستشفيات التي تتلقى أموالًا فيدرالية لتقديم العلاج للسيدات اللواتي يحاولن إجهاض أنفسهن دون رعاية صحية.

حمل السلاح

في ظلّ تزايد عنف الأسلحة وما يوفره الدستور من الحق في الاحتفاظ بتلك الأسلحة، تثير تلك القضية جدالًا، حيث يصف ترامب نفسه بأنه "أفضل صديق على الإطلاق لمالكي الأسلحة في البيت الأبيض"، وتعهد بمواصلة الدفاع عن حق الاحتفاظ بالسلاح، وحث أصحاب الأسلحة على التصويت له في انتخابات 2024. وبعد محاولة اغتيال ترامب في تجمع انتخابي في بنسلفانيا، أعلنت حملته أن ترامب سيحمي الحقوق الدستورية للأمريكيين في امتلاك وحمل الأسلحة النارية. وأشارت الحملة إلى أن المواقف السياسية بشأن الحد من العنف المسلح يجب أن تركز على علاج المصابين بالأمراض العقلية.

من جانبها، أعربت هاريس عن دعم سياسات التحقق الشامل من خلفية مالكي الأسلحة وحظر بيع الأسلحة الهجومية للمدنيين. وبصفتها المدعية العامة في كاليفورنيا في عام 2012، صادرت هاريس أكثر من 2000 سلاح ناري من أفراد محظورين قانونًا من امتلاكها. وأشادت، خلال اجتماعها مع رئيس وزراء أستراليا في عام 2023، بقوانين تقييد الأسلحة في أستراليا، والتي تنص على أن ملكية السلاح امتياز، ويجب على الأستراليين إثبات "سبب حقيقي" لامتلاكها، والدفاع عن النفس لا يُعتبر سببًا لامتلاك سلاح ناري.

تغير المناخ

يريد ترامب إلغاء القيود البيئية بشكل شامل، وتوسيع فرص التنقيب عن النفط والغاز، والانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ كما فعل خلال فترة ولايته السابقة، ومعارضة كل سياسات الصفقة الخضراء الجديدة التي يتبناها اليسار والتي تهدف إلى إغلاق تطوير موارد الطاقة الوفيرة في الولايات المتحدة. كما لا يؤمن بالتقارير التي تتضمن المخاطر المناخية الخطرة التي تواجه الولايات المتحدة، ويرى أن الاحتباس الحراري خدعة، وسيسعى بصفته رئيسًا لتحقيق نمو اقتصادي لا يأخذ في الاعتبار سياسات المناخ التي تؤدي إلى الإغلاق. كما سيلغي بعد فوزه في الانتخابات "تعويضات المناخ" للدول الأخرى والمقصود بها تعهد الولايات المتحدة بـ3 مليارات دولار لصندوق المناخ، وسيسترد أي مدفوعات قدمتها إدارة بايدن لبعض الدول.

أما هاريس، فقد دعمت إطار العمل التقدمي للتخفيف من آثار تغير المناخ في إطار الصفقة الخضراء الجديدة، كما دعمت حظر التكسير الهيدروليكي والحفر البحري. كما أيدت العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ، والتي أعادت إدارة بايدن الانضمام إليها في اليوم الأول من توليها المنصب. وبصفتها نائبة للرئيس، دعمت قانون خفض التضخم، والذي تضمن إنفاقًا كبيرًا على الطاقة النظيفة، وتحدثت بقوة عن استثمارات الإدارة في المناخ خلال قمة المناخ العالمية العام الماضي.

الهجوم على الكابيتول

لم يعرف التاريخ الأمريكي حادثة بقوة ما شهده مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021 من اقتحام الآلاف من مؤيدي ترامب جلسة مجلسي النواب والشيوخ المشتركة للتصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية 2020، والتي انتهت بفوز الرئيس جو بايدن.

فقد دافع ترامب عن أنصاره الذين اقتحموا الكونجرس، قائلًا إنهم لم يشكلوا أي خطر على حياة من كانوا داخل المبنى، ووصفهم بأنهم "مميزون للغاية"، ونشر تغريدة وصف فيها الهجوم بأن "هذا ما يحدث عندما يتم تجريد فوز ساحق مقدس في الانتخابات بشكل غير رسمي ووحشي من الوطنيين العظماء الذين عوملوا معاملة سيئة وغير عادلة لفترة طويلة. عودوا إلى المنزل بالحب والسلام. وتذكروا هذا اليوم إلى الأبد!". ووعد ترامب بالعفو عن جزء كبير من مثيري الشغب، وتعهد بتحرير رهائن السادس من يناير حال فوزه في الانتخابات.

في المقابل، قالت هاريس في الذكرى الثالثة لأحداث السادس من يناير، إن أعمال الشغب في الكابيتول أظهرت "ازدواجية" طبيعة الديمقراطية: يمكن أن تكون قوية للغاية عندما تتعرض للهجوم ولكنها هشة للغاية ما لم يبذل الناس اللازم لدعمها. لم يكن للرئيس بايدن ونائبته دور مباشر في محاكمة المتهمين في 6 يناير، لكنّ مسئولي وزارة العدل الذين عينتهم إدارة بايدن أشرفوا على ما أطلق عليه "أكبر تحقيق في التاريخ الأمريكي"، ووجهوا مئات الإدانات للمتهمين بتهم تتراوح من الجنح إلى المؤامرة التحريضية، بالإضافة إلى أحكام تصل إلى 22 عامًا في السجن الفيدرالي.

قروض الطلبة

يُشكل تخفيف أعباء ديون الطلبة قضية محورية بالنسبة للناخبين الأمريكيين. فوفقًا لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة Bankrate في يونيو الماضي، قال واحد من كل خمسة (18%) من المشاركين إن ديون قروض الطلبة سيكون لها تأثير كبير على تصويتهم في نوفمبر المقبل. ووصف 29% من المستطلعين قروض الطلبة بأنها "أزمة وطنية".

ويدفع ترامب باتجاه خفض البرامج التي تُساعد في الإعفاء من قروض الطلاب، لكنه أوقف الفائدة على أقساط القروض أثناء جائحة فيروس كورونا. وبعد أن منعت المحكمة العليا في يوليو 2023 خطة بايدن للإعفاء من قروض الطلاب، وصف ترامب الخطة بأنها "حقيرة"، واقترح أن يتم "توبيخ" البرنامج إذا تم انتخابه.

أما هاريس فقد دعمت تحركات إدارة بايدن لتوفير أكثر من 100 مليار دولار لتخفيف أعباء ديون الطلاب. وفي عام 2023، قالت هاريس في بيان إن "تخفيف قروض الطلاب كان أولوية طوال مسيرتي المهنية"، وقبل أيام من انسحاب بايدن من السباق، أكدت هاريس على منصة إكس دعمها لجهود الإدارة بديون الطلاب. كما تؤكد أن تخفيف ديون الطلاب أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وقدرته على تقليل فجوة الثروة العرقية وتوفير الفرص لملايين الأمريكيين المثقلين بالديون التعليمية.

اتجاهات سياسات ترامب وهاريس إزاء القوى الكبرى

طرح السباق الرئاسي الأمريكي بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب، والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، تساؤلات حول مستقبل السياسة الأمريكية إزاء القوى الكبرى. فحال تم انتخاب ترامب يمكن توقع سياسة خارجية تستند إلى تبنيه مبدأ "أمريكا أولًا"، والنهج "الحمائي الانعزالي"، وهو ما تعزز مع اختيار نائبه السيناتور عن ولاية أوهايو جيمس ديفيد فانس الذي يتقارب مع سياساته. أما حال انتخاب هاريس، فيمكن توقع سياسة خارجية تتقارب مع توجهات إدارة بايدن المرتكزة على استعادة القيادة العالمية وثقة الحلفاء، على أساس أن هاريس نائبة الرئيس بايدن، وهو ما تعزز مع اختيارها التقدمي "تيم والز" حاكم ولاية مينيسوتا، المُتوافق مع توجهاتها. من هنا، يمكن تحديد اتجاهات السياسات الأمريكية المُحتملة لكلا المرشحين تجاه أوروبا والصين وروسيا.

آية عبد العزيز
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القوى الأوروبية

تأتي الانتخابات الأمريكية المُقرر عقدها في نوفمبر المُقبل في سياق مجموعة من التحولات المُتتالية التي تشهدها الحكومات الأوروبية، خاصة بعد انتخابات البرلمان الأوروبي التي شهدت تصاعدًا لليمين المتطرف، في وقت تشهد فيه العلاقات الأوروبية-الصينية توترًا، بجانب تصاعد تبعات استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية. وعليه، من المُرجّح أن **تتمثل أبرز مظاهر سياسة واشنطن تجاه الحلفاء الأوروبيين في الآتي:**

- **استمرار الضغط لتحمل الأعباء إذا فاز ترامب:** من المُتوقع أن تكون ولاية ترامب الثانية حال فوزه استكمالًا لسياسته السابقة المُرتكزة على الضغط على الحلفاء لزيادة إنفاقهم العسكري وتحديدًا ألمانيا، والتوجه نحو الاعتماد على الذات فيما يتعلق بضمان الأمن والدفاع الأوروبي، مع احتمالية فرض رسوم جمركية على الواردات الأوروبية لحماية الصناعة الأمريكية. وفيما يتعلق بالحرب الأوكرانية، من المُحتمل أن يمارس ترامب المزيد من الضغط على الأوروبيين لتحمل تكلفة دعم أوكرانيا، ومشاركتهم في مسار التفاوض مع روسيا، في ضوء انتقاد ترامب للمساعدات الأمريكية المُقدمة لكييف. فضلًا عن احتمالية فرض قيود على الأوروبيين للحد من تنامي التعاون مع الصين، في ضوء المنافسة التجارية المُتصاعدة بين واشنطن وبكين.

- **تنسيق التعاون لمواجهة التهديدات القائمة حال فوز هاريس:** من المُتوقع استمرار هاريس حال فوزها على نهج "بايدن" القائم على عدم الصدام مع الحلفاء الأوروبيين، وتعزيز نمط التحالفات لتشكيل استجابة مُوحدة تجاه التهديدات العالمية على غرار التعاطي مع الحرب الروسية-الأوكرانية، بما ينعكس على تعزيز مكانة وقيادة واشنطن الدولية، بجانب الالتزام بمبدأ الدفاع الجماعي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما سيضمن طمأنة الأوروبيين، مع استمرار التنسيق الأمريكي-الأوروبي بشأن دعم أوكرانيا لتعزيز قدراتها الدفاعية لمواجهة روسيا، وهو ما سيتوقف على قدرة الحزب الديمقراطي على التمرير المستدام للمساعدات المقدمة لأوكرانيا في الكونجرس.

العلاقات مع روسيا

رغم تباين مواقف مرشحي الانتخابات الرئاسية من روسيا، إلا أن ارتدادات استمرار الحرب في أوكرانيا تفرض على الولايات المتحدة التعاطي مع روسيا على عدة أصعدة، سواء في إطار العلاقات الثنائية، أو كتهديد للأمن عبر الأطلسي، أو في إطار متعدد الأطراف يشمل أوكرانيا وحلفاءها الأوروبيين. **ومن المُرجح أن تكون السياسة الأمريكية تجاه روسيا على النحو الآتي:**

- **دعم تسوية الحرب الأوكرانية حال فوز ترامب:** من المُحتمل أن تكون توجهات ترامب إزاء روسيا أقل صدامًا، بفعل التقارب الشخصي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرغبة في إنهاء الحرب كأولوية لإدارته، ورفع العقوبات المفروضة على روسيا تدريجيًا، في ضوء تحفظه على المساعدات الأمريكية لأوكرانيا، وإعلانه عن إمكانية "إنهاء الحرب خلال 24 ساعة".

وتضع سياسة ترامب كييف أمام تحدٍّ يتمثل في احتمالية الضغط عليها للتخلي عن جزء من أراضيها مقابل السلام، أو يكون الدعم الأمريكي مشروطًا بمسار التسوية أو مقصورًا على الحفاظ على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها وللحد من التوسع الروسي، وهو ما قد يُواجَه بمقاومة أوكرانية وأوروبية. وفي هذه الحالة ستكون هذه الصفقة المحتملة في صالح روسيا جزئيًا رغم احتمالية اعتراض بوتين عليها إذا لم تأخذ الواقع على الأرض في الاعتبار، لكن من المُرجَّح أن يوافق عليها في خلال المفاوضات. في الوقت ذاته، من المُحتمل أن يسعى ترامب للحفاظ على مكانة واشنطن عبر تعزيز التعاون مع دول أوروبا الشرقية، خاصة الأكثر إنفاقًا على الدفاع، مثل بولندا، وهو ما يُعد تهديدًا لروسيا من ناحية أخرى، ويساهم في زيادة الوجود الأمريكي في مجالها الحيوي.

- **مواصلة ردع وتطويق روسيا حال فوز هاريس:** من المُتوقع أن تستمر هاريس في ردع روسيا على غرار إدارة بايدن مقابل رفض المسار التفاوضي مع موسكو القائم على التنازل عن الأراضي الأوكرانية، بالتوازي مع مواصلة تقديم مساعدات لأوكرانيا، وفرض المزيد من العقوبات على روسيا بالتعاون مع الحلفاء. بجانب الاستمرار في تطويق موسكو عبر دعم توسع حلف (الناتو)، وزيادة الانتشار العسكري الأمريكي على الأراضي الأوروبية، وتعزيز قدرات دول الجناح الشرقي للحلف، وتعميق التعاون الدفاعي مع دول الشمال الأوروبي، بعد تحول بحر البلطيق إلى "بحيرة للناتو".

يعني ذلك طول أمد الحرب، وهو ما قد يصبّ في مصلحة روسيا التي ستواصل التقدم البطيء مُستفيدة من الدعم الغربي المُتذبذب، حتى تستحوذ على أكبر قدر مُمكن من الأراضي الأوكرانية. لذا ستكون إدارة هاريس بصدد تحدٍّ كبير يتمثل في كيفية ردع روسيا دون الإضرار بمصالح الحلفاء، كما سيعتمد مسار التفاوض على قدرة أوكرانيا على حسم الحرب لصالح زيادة خياراتها السياسية خلال مباحثات التفاوض المُرتقبة.

الصعود الصيني

أضحت الصين أولوية مُلحّة للإدارات الأمريكية المُتعاقبة خلال العقد الماضي، في ضوء صعود بكين وتحولها إلى منافس دولي، بجانب إصرارها على الالتزام بسياسة "الصين الواحدة". لذا، من غير المُحتمل أن يكون هناك تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه الصين خلال السنوات الأربع المُقبلة، سواء تولت إدارة ديمقراطية أو جمهورية، لكن قد يكمن التحول المُرجح في آليات التوجه.

- **مزيدٌ من الحرب التجارية لحماية الاقتصاد الأمريكي حال فوز ترامب:** من المُرجّح أن يتبنى ترامب سياسة أكثر حمائية تُساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، حيث من المحتمل اللجوءُ إلى فرض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، والحد من تنامي العجز التجاري لصالح الصين، بجانب التركيز على المنافسة في مجال الابتكار والتكنولوجيا. كما قد يستمر ترامب في توظيف دعم تايوان كورقة للضغط على الصين من جهة، وأيضًا على تايوان من جهةٍ أخرى، عبر مطالبتها بتحمل تكلفة الدفاع عنها وحمايتها من قبل واشنطن، وهو ما يطرح تساؤلًا: هل ستكون إدارة "ترامب" مُنفتحة على الدفاع عن تايوان إذا ما تعرضت لهجوم صيني؟

- **السعي لاحتواء المخاطر وتأمين المصالح الأمريكية في حالة هاريس:** من المُرجح أن تتبنى هاريس سياسات رادعة تجاه الصين ذات بُعد قيمي، تساهم في تعزيز مكانة واشنطن في النظام الدولي، مع فرض رسوم جمركية على الشراكات الصينية، بجانب تعزيز العلاقات الثنائية مع حلفاء واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ودعم مطالبهم في بحر الصين الجنوبي ضد بكين، وتقوية سياسة التحالفات على غرار "أوكوس"، و"كواد"، وتعزيز التعاون في مجال أشباه الموصّلات، وهو ما سيختلف عن سياسة "ترامب" الرافضة للتحالفات.

- **لكنّ إدارة هاريس ستمنح مساحة حركة أكبر لزيادة نفوذ واشنطن في المجال الحيوي الصيني،** فضلًا عن مواصلة دعم تايوان، والاهتمام بملف حقوق الإنسان، كنوع من أنواع الضغط على بكين من حين لآخر. مع احتمالية الحفاظ على مسارات الحوار مع بكين كمحاولة لاحتواء تبعات المنافسة التجارية المتصاعدة، وإدارة التحديات العالمية، ولا سيما الحرب الروسية-الأوكرانية.

أخيرًا، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية المُقبلة سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية ستكون أمام اختبار جديد، يتمثل في ضرورة ابتكار آليات تنفيذية لتعزيز عالمية الدور الأمريكي في إطار سياسة واشنطن نحو القوى الكبرى، وبما يتوافق مع طبيعة المتغيرات المتزامنة التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية.

قضـــايا أمن ودفـــــاع

- تداعيـات السـباق الرئاسـي الأمريكـي علـى حـرب غـزة
- كيـف تؤثـر الانتخابـات الأمريكيـة علـى صراعـات المنطقـة؟
- سياسـة واشـنطن إزاء إيـران حـال فـوز ترامـب أو هاريـس
- رؤيـة المرشـحَيْن للرئاسـة الأمريكيـة لأمـن البحـر الأحمـر

تداعيات السباق الرئاسي الأمريكي على حرب غزة

أثار ملف الحرب الإسرائيلية على غزة وحدود الدعم الأمريكي لتل أبيب، جدالًا في السباق الانتخابي الرئاسي، ولا سيما مع الحراك الذي قادته فئات طلاب الجامعات الأمريكية والشباب والأمريكيون العرب والمسلمون ضد الحرب، والذي تحول إلى أداة ضغط على إدارة الرئيس جو بايدن الذي انسحب من السباق الرئاسي، ومن بعده نائبته كامالا هاريس التي حصلت على ترشيح الحزب الديمقراطي، كما تحولت الحرب على غزة إلى مادة خام لإشعال التنافس بين مرشحَي الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مما يدفع للتساؤل: هل يؤثر السباق الرئاسي على السياسة الأمريكية تجاه حرب غزة، والدعم الأمريكي لتل أبيب؟

بسمة سعد
باحثة في برنامج الأمن وقضايا الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اهتمام انتخابي

شغلت الحرب الإسرائيلية اهتمام المجتمع الأمريكي وهو ما انعكس في عددٍ من المؤشرات، أبرزها الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الأمريكية والتي بدأت من جامعة كولومبيا وامتدت لتشمل جامعات في 45 ولاية أمريكية، مثل تكساس وواشنطن وهارفارد؛ مطالبة إدارة بايدن وأعضاء الكونجرس الأمريكي بالعمل على وقف إطلاق النار في غزة، ووقف تصدير الأسلحة لإسرائيل، وزيادة الدعم الإنساني لسكان غزة.

يُضاف إلى ذلك، استقالة 12 مسئولًا أمريكيًا احتجاجًا على سياسة بايدن تجاه حرب غزة، مما عكس الانقسامات الحادة بين أعضاء الحزب الديمقراطي حول الحرب. ولعبت تلك الحرب دورًا في خسارة بايدن نحو 100 ألف صوت في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي بولاية ميشيغان (إحدى الولايات المتأرجحة) بما يُعادل نحو 13.5% من الأصوات؛ حيث تحتضن هذه الولاية كتلة تصويتية عالية من الأمريكيين العرب والمسلمين بلغت أكثر من 390 ألف أمريكي عربي، وهو ما كشف عن أول ملامح التأثير السياسي لحرب غزة على السباق الانتخابي.

من جانب آخر، حاول ترامب وبايدن في المناظرة الرئاسية الأولى في 27 يونيو الماضي، إبداء مدى تمسكهما بالدعم الأمريكي لتل أبيب خلال حربها على غزة؛ حيث انتقد "ترامب" سياسات بايدن، مدعيًا أنها تسببت في اندلاع هجوم حماس في الـ7 من أكتوبر، كما حاول توظيف ما اتخذه بايدن من قرارات للضغط على إسرائيل لوقف الحرب، مثل تعليق إرسال شحنة قنابل تزن 2000 طن لإسرائيل، إلى جانب السماح بتمرير قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، على أنه انصياع لمتظاهري الجامعات والأمريكيين العرب والمسلمين والشباب.

في المقابل، حاول بايدن الدفاع عن سياساته الداعمة لإسرائيل، مستعرضًا خطته ذات المراحل الثلاث لوقف إطلاق النار التي لاقت دعمًا دوليًا واسعًا، مؤكدًا أن حماس هي من يعرقل التوصل لاتفاق، إلى جانب تأكيده أن واشنطن دعمت ولا تزال تدعم تل أبيب بكافة الأسلحة التي تحتاجها، وأن عرقلة واشنطن شحنة قنابل تزن 2000 طن، كان لتجنب سقوط مدنيين، مُشيرًا إلى أن القوة العسكرية لحماس قد ضعفت كثيرًا. كما دافع بايدن عن دور إدارته في تحجيم التصعيد الإسرائيلي-الإيراني، متباهيًا بأن الضربات الإيرانية لم تسفر عن مقتل إسرائيلي واحد ولو بالخطأ، وأن إدارته تمكّنت من احتواء التصعيد ومنع انجراف المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة.

ومع انسحاب بايدن من السباق الانتخابي في 21 يوليو الماضي، وترشيح نائبته كامالا هاريس، اعتمدت الأخيرة خطابًا ولغة مختلفين إلى حد ما مقارنة ببايدن، على الرغم من أن سياستهما في دعم إسرائيل لا تختلفان، وهو ما انعكس في غياب هاريس عن خطاب نتنياهو في الكونجرس يوم 24 يوليو الماضي، كما تحدثت خلال لقائها نتنياهو بعد ذلك بيوم واحد بكلمات أكثر حدة عن ضخامة الكُلفة الإنسانية التي يتكبدها الفلسطينيون إثر استمرار الحرب على قطاع غزة، مطالبةً نتنياهو بضرورة وضع حدٍّ للحرب، قائلة: "لن أصمت"، وهو ما أثار انتقاده.

وفي تجمعٍ انتخابي في ولاية أريزونا في 9 أغسطس، كررت هاريس دعوتها إلى ضرورة التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، في موقف سبق وأن انتقده المرشح الجمهوري "ترامب" قائلًا: "تصريحاتها تنم عن عدم احترام لإسرائيل"، محاولًا استقطاب مزيدٍ من أصوات الناخبين الداعمة لإسرائيل، بينما تمكنت هاريس من استقطاب مزيد من الأصوات الداعمة لها. ففي تجمع أريزونا، بلغ عدد الحضور أكثر من 15 ألف شخص، كما أنها تفوقت في آخر استطلاع رأي أجرته رويترز/إبسوس ونشر في 8 أغسطس، بواقع 42%، مقابل 37% لترامب، ناهيك عن أن حملة تبرعاتها حطمت الأرقام القياسية بعدما أعلن فريقها في 2 أغسطس عن جمع 310 ملايين دولار في يوليو، وهو أكثر من ضعف المبلغ الذي حصدته حملة ترامب.

انعكاسات أساسية

إن موقف المرشحَيْن الديمقراطي والجمهوري لا يختلفان بشأن الدعم الأمريكي الثابت لتل أبيب، وحقها في الدفاع عن نفسها؛ لكن الاختلاف يكمن في لغة التعبير عن هذا الدعم، فبينما ينتهج ترامب خطابًا واضحًا وصريحًا بشأن دعمه لإسرائيل، يميل الحزب الديمقراطي إلى لغة أكثر حيادية ونعومة لاستقطاب الأمريكيين من ذوي التوجهات المختلفة.

ومن ثمّ يُمكن القول إن الانتقادات المتبادلة بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري، ما هي إلا محاولات لاستقطاب أكبر كتلة تصويتية ممكنة للفوز في السباق الانتخابي، عبر التلاعب بالتصريحات، مما يعني استمرار السياسة الأمريكية تجاه حرب غزة وما بعدها دون تغيير يُذكر، بغض النظر عن المرشح الذي سيفوز برئاسة واشنطن.

يدلل على ذلك عدة مؤشرات، أولها: أن هاريس لم تعترض على سياسة بايدن تجاه حرب غزة، ولم تنكر حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وهو التوجه نفسه لترامب. وثانيها: النفوذ المتنامي لجماعات الضغط الإسرائيلية، ومن أبرزها لجنة الشئون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (إيباك)، التي تلعب دورًا كبيرًا في دعم مرشحيها، في ضوء ما تمتلكه من تأثيرات مباشرة على الناخبين وتفضيلاتهم. وثالثها: ضعف تأثير موقف القوى المعارضة للحرب على غزة، والذي يكشف في مجمله عن عدم تغيير يُذكر في السياسة الأمريكية تجاه الحرب، وكذلك تجاه مبدأ الدعم المطلق لإسرائيل، على الرغم من ممارسة ضغوطات من فئة الشباب والأمريكيين العرب والمسلمين والديمقراطيين الرافضين للحرب.

وتُعد المساعدات العسكرية الأمريكية الإسرائيل منذ 7 أكتوبر أحد المؤشرات الأخرى الكاشفة عن عدم تغير الموقف الأمريكي تجاه تل أبيب، رغم ضغوط الداخل الأمريكي. ففي 10 أغسطس 2024، أعلن مسئولون أمريكيون أن واشنطن ستفرج عن 3.5 مليارات دولار لتل أبيب لإنفاقها على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، وهو ما يأتي استكمالًا لسلسلة المساعدات العسكرية التي تجاوزت 6.5 مليارات دولار منذ 7 أكتوبر الماضي، وفق صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، وهو ما يدفع للجزم باستمرارية السياسة الأمريكية الداعمة لتل أبيب، ولحربها في غزة وما بعدها خلال السباق الانتخابي وعقب فوز أحد المرشحين.

ختامًا، إن الدعم الأمريكي اللا متناهي لإسرائيل يُعد سياسة راسخة ومتفقًا عليها لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وأن حالة الحراك المجتمعي الأمريكي، لم تتمكن في حقيقتها من تغيير مضمون السياسة الأمريكية خلال السباق الانتخابي الذي يُعد في حد ذاته مرحلة حرجة للحزبين، وهو ما يعني استمرار السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ولدعم حربها على غزة دون تغيير يُذكر.

كيف تؤثر الانتخابات الأمريكية على صراعات المنطقة؟

تُعَدّ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 واحدة من أكثر الانتخابات التي تنتظر نتائجها دول العالم، نظرا لما تخلفه من سياسات قد تؤثر على أقاليم عديدة حول العالم منها منطقة الشرق الأوسط التي تعج بصراعات وأزمات مستمرة. وتملك الولايات المتحدة مصالح استراتيجية وعلاقات تحالفية مع دول المنطقة تتيح لها التأثير في مسارات الصراعات. من هنا يسعى هذا التحليل لاكتشاف مدى التأثير المحتمل لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية سواء فاز بها مرشح جمهوري (دونالد ترامب) أو ديمقراطي (كامالا هاريس) على صراعات المنطقة خاصة ليبيا وسوريا واليمن والسودان.

نوران نبيل
باحثة ماجستير
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

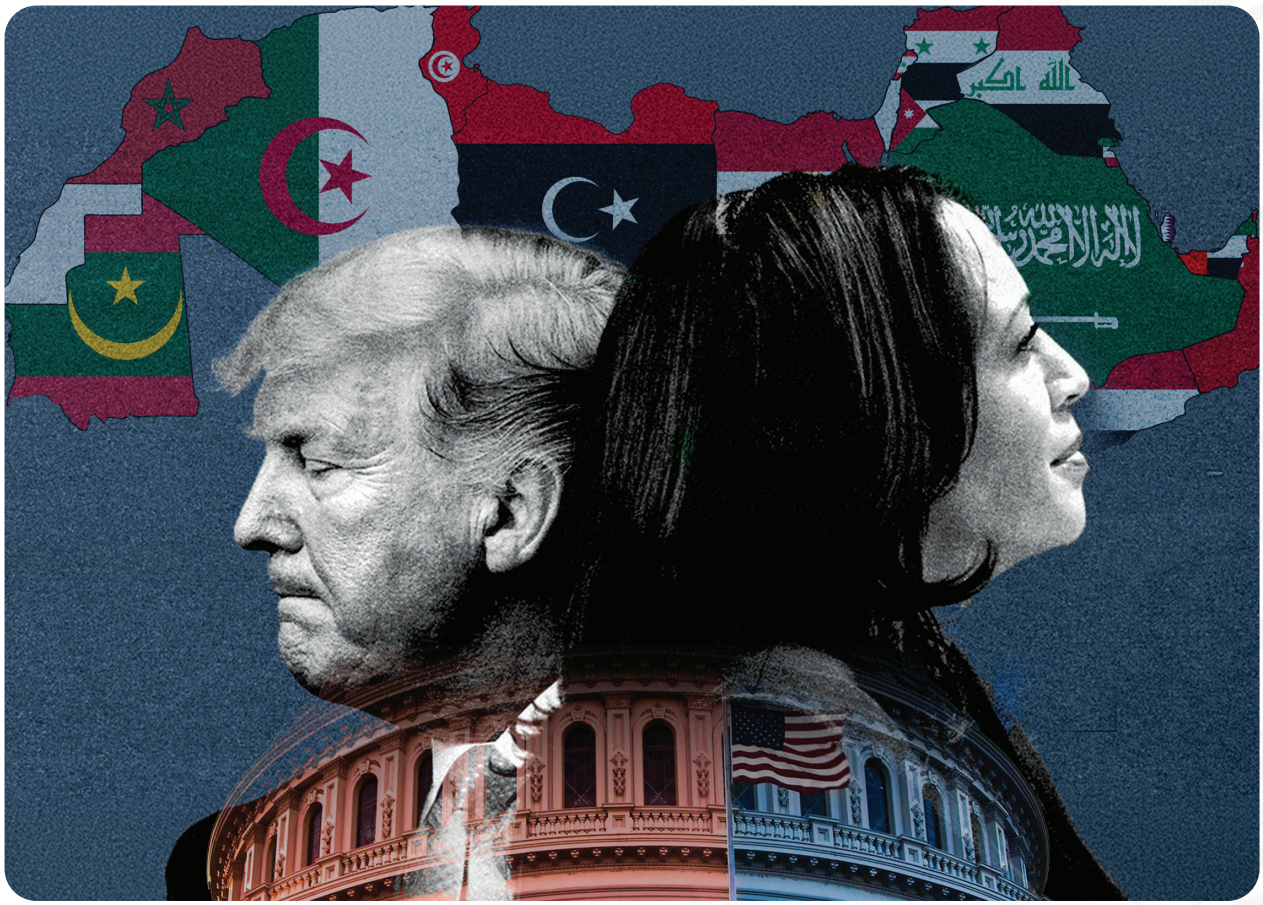

الصراع الليبي

- **الدعم العسكري والسياسي:** تميل الإدارة الجمهورية لدعم الجهود المناهضة للإرهاب من قبل الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، فضلا عن تعزيز التعاون العسكري بهدف تحقيق الاستقرار. بينما تميل الإدارة الديمقراطية لدعم حكومة الوفاق الوطني والتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية بين الأطراف الليبية المختلفة بدلًا من الدعم العسكري المباشر.

- **إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية:** تركز الإدارة الجمهورية على دعم المشاريع الاقتصادية التي تحقق المصالح الأمريكية. وقد تكون هناك مبادرات لإعادة بناء البنية التحتية ودعم قطاع النفط الليبي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في المقابل، تركز الإدارة الديمقراطية على تقديم المساعدات الإنسانية ودعم برامج إعادة الإعمار الشاملة التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. وتشمل هذه الجهود دعم التعليم، والرعاية الصحية، وبناء مؤسسات الحكم الرشيد.

- **حقوق الإنسان والديمقراطية:** تركز الإدارة الجمهورية أكثر على الاستقرار والأمن، وتكون أقل اهتمامًا بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية إذا كانت هذه القضايا تعرقل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بينما من المحتمل أن تدفع الإدارة الديمقراطية باتجاه تحقيق إصلاحات سياسية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية كجزء من أي اتفاقيات دعم أو شراكات مع ليبيا.

الصراع السوري

- **الدعم العسكري والموقف من النظام السوري:** من المحتمل أن تتبنى الإدارة الجمهورية سياسة أكثر صرامة تجاه نظام بشار الأسد. وقد يشمل ذلك زيادة الدعم العسكري للمعارضة المعتدلة وتكثيف الضربات الجوية ضد المواقع العسكرية التابعة للنظام السوري والجماعات الإرهابية مثل داعش، كما قد تتخذ تلك الإدارة موقفًا أكثر حدة ضد التواجد الإيراني والروسي في سوريا، بالإضافة لفرض عقوبات إضافية وممارسة ضغوط دبلوماسية وعسكرية لطرد هذه القوات من البلاد. بينما من المرجح سعى الإدارة الديمقراطية لحل النزاع عبر الوسائل الدبلوماسية، بالتعاون مع الحلفاء الأوروبيين والأمم المتحدة. وقد تركز هذه الإدارة على التفاوض مع روسيا وإيران للوصول لتسوية سياسية تشمل تغيير النظام أو إصلاحه، كما قد تقلل الإدارة الديمقراطية من العمليات العسكرية المباشرة في سوريا، مفضلةً التركيز على تدريب وتجهيز القوات المحلية لمحاربة الإرهاب.

- **العقوبات الاقتصادية والسياسية:** تعمل الإدارة الجمهورية على تشديد العقوبات الاقتصادية على النظام السوري وداعميه، بما في ذلك الشركات والأفراد المرتبطين بالنظام، بهدف زيادة الضغط الاقتصادي لإجبار النظام لتقديم تنازلات سياسية، حيث قد يتم فرض عقوبات إضافية على إيران وروسيا لدعمهما النظام السوري، بهدف تقويض تأثيرهما في المنطقة. أما الديمقراطيون فقد يستخدمون العقوبات كوسيلة ضغط للتفاوض مع النظام السوري وداعميه. ويمكن تخفيف بعض العقوبات مقابل التزام النظام بإصلاحات سياسية وحقوقية.

- **المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار:** قد تركز الإدارة الجمهورية على تقديم مساعدات إنسانية عبر المنظمات الدولية مع مراقبة دقيقة لضمان عدم استفادة النظام منها. قد تكون هناك أيضًا محاولات لدعم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وقد تربط الإدارة الجمهورية مساعدات إعادة الإعمار بإصلاحات سياسية محددة وضمان عدم استفادة النظام منها. أما بالنسبة للإدارة الديمقراطية فقد تزيد الدعم الإنساني للنازحين واللاجئين السوريين، والعمل على فتح ممرات إنسانية آمنة. وقد تدفع أيضًا نحو جهود دولية لتنسيق تقديم المساعدات

بشكل أكثر فعالية، وقد تروج الإدارة الديمقراطية لمبادرات إعادة إعمار شاملة تشمل تحسين البنية التحتية، وتقديم دعم للمجتمع المدني.

- **التعامل مع الجماعات المسلحة والإرهابية:** قد تتبع الإدارة الجمهورية نهجًا أكثر صرامة في محاربة الجماعات الإرهابية في سوريا مثل داعش والنصرة، مع التركيز على استخدام القوة العسكرية وتقليل الاعتماد على الشركاء المحليين، وقد تسعى تلك الإدارة لتعزيز التحالفات مع القوات المحلية مثل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لمحاربة الإرهاب وضمان الاستقرار. وقد تعزز أيضًا التعاون مع الحلفاء الدوليين والإقليميين لمحاربة الإرهاب، مع التركيز على الدعم اللوجستي والاستخباراتي بدلًا من التدخل العسكري المباشر، بينما قد تدفع الإدارة الديمقراطية نحو برامج تهدف إلى مكافحة التطرف من جذوره من خلال دعم التنمية الاقتصادية والتعليم وبرامج التوعية.

الصراع اليمني

- **الدعم العسكري للتحالف العربي في اليمن:** يمكن أن تستمر الإدارة الجمهورية في تقديم دعم عسكري قوي للتحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية. قد يشمل ذلك زيادة مبيعات الأسلحة وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وقد تتبنى تلك الإدارة موقفًا أكثر صرامة ضد الحوثيين، مع التركيز على تقويض النفوذ الإيراني في اليمن من خلال دعم العمليات العسكرية للتحالف. بينما تسعى الإدارة الديمقراطية لتقليل الدعم العسكري للتحالف السعودي مع التركيز على التفاوض والحلول الدبلوماسية، والعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية للصراع.

- **التعامل مع النفوذ الإيراني:** قد تتبنى الإدارة الجمهورية سياسة تصعيدية تجاه إيران، بما في ذلك فرض عقوبات إضافية وزيادة الضغط على وكلاء إيران في اليمن، مثل الحوثيين، وقد تسعى تلك الإدارة لتعزيز التحالفات مع دول الخليج لمواجهة التهديد الإيراني في المنطقة. بينما تفضل الإدارة الديمقراطية الحوار والتفاوض مع إيران، وتسعى لإيجاد حلول دبلوماسية للحد من التوترات في اليمن والمنطقة، وقد تعمل الإدارة بالتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين والدوليين لتحقيق الاستقرار.

- **مكافحة الإرهاب:** من المرجح استمرار الإدارة الجمهورية في تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة ضد الجماعات الإرهابية في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وقد تركز على تدريب وتجهيز القوات المحلية لمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار في المناطق المحررة. بينما تركز الإدارة الديمقراطية على تعزيز التعاون مع الحلفاء الدوليين والإقليميين لمكافحة الإرهاب، مع التركيز على الدعم اللوجستي والاستخباراتي بدلًا من التدخل العسكري المباشر. وقد تدفع الإدارة الديمقراطية نحو برامج تهدف لمكافحة التطرف من جذوره من خلال دعم التنمية الاقتصادية والتعليم وبرامج التوعية في المناطق التي تُعاني من انتشار الفكر المتطرف.

الصراع السوداني

- **الدعم للتحوّل الديمقراطي:** يهتمُّ الجمهوريون بتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في السودان، حتى لو تطلّب ذلك دعم القيادة العسكرية أو المدنية التي تستطيع تحقيق هذا الاستقرار، وقد تكون هناك زيادة في التعاون الأمني مع السودان لمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة، مما قد يتضمن دعمًا لوجستيًا وعسكريًا للحكومة السودانية. بينما تدعمُ الإدارة الديمقراطية بشكل قوي التحولات الديمقراطية في السودان، بما في ذلك دعمُ الحكومة المدنية وتعزيز الإصلاحات السياسية، وتضغط على السودان لتحسين سجل حقوق الإنسان وتنفيذ إصلاحات حقوقية كجزءٍ من شروط الدعم الأمريكي.

- **العقوبات الاقتصادية:** قد تحتفظ الإدارة الجمهورية بالعقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط على السودان للالتزام بالمطالب الأمريكية، بما في ذلك التعاون في مكافحة الإرهاب، والالتزام بالتحولات السياسية، ويمكن أن ترفع تلك الإدارة العقوبات تدريجيًا مقابل تحقيق تقدم ملموس في الاستقرار الأمني والتعاون مع الولايات المتحدة في القضايا الاستراتيجية. وتميل الإدارة الديمقراطية إلى رفع العقوبات بشكل أسرع لدعم التحولات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية في السودان، وتركز على دعم التنمية الاقتصادية في السودان كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الحكم الرشيد.

- **التعاون الدولي والإقليمي:** قد تسعى الإدارة الجمهورية إلى تعزيز التحالفات الإقليمية مع دول الجوار للسودان لتحقيق استقرار أكبر في المنطقة، ومواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، وقد تُركز تلك الإدارة أيضًا على التنسيق الأمني مع الحكومات الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالبشر. بينما تعمل الإدارة الديمقراطية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتعزيز الجهود الإنسانية والتنموية في السودان، كما قد تدفع باتجاه دعم مبادرات السلام الإقليمية، وحل النزاعات في دارفور والمناطق الأخرى المتأثرة بالنزاعات.

ختامًا، في حدود ما تُظهره الحملات الانتخابية لكل من ترامب وهاريس، لا تمثل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط أولوية للمرشحَيْن الجمهوري والديمقراطي في الخطابات الانتخابية؛ لذا فإن التداعيات المحتملة للسياسة الأمريكية يغلب عليها الاحتفاظ بالتوجهات التقليدية لكلا الحزبين، إلا إذا برزت متغيرات إقليمية أو دولية أخرى قد تزيد من نفوذ إحدى القوى الدولية في الدول التي تشهد هذه الصراعات.

سياسة واشنطن إزاء إيران حال فوز ترامب أو هاريس

مـن المتوقّـع أن تُلقـي نتائـجُ الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة التـي تنعقـد فـي نوفمبـر المقبـل بظلالهـا علـى سياسـة واشـنطن إزاء إيـران، حيـث إن المرشـحَيْن المتنافسَـيْن، الجمهـوري دونالـد ترامـب والديمقراطـي كامـالا هاريـس، لديهمـا رؤيـة مختلفـة للتعامـل مـع إيـران قـد تنعكـس علـى النهـج الأمريكـي فـي الشـرق الأوسـط. كان ترامـب قـد انسـحب إبّـان ولايتـه الرئاسـية السـابقة مـن الاتفـاق النـووي مـع إيـران فـي عـام 2018، وأعـاد العمـل بالعقوبـات الأمريكيـة، حيـث اعتبـر -آنـذاك- أن الاتفـاق الـذي كانـت قـد أبرمتـه الإدارة الديمقراطيـة حينهـا بقيـادة بـاراك أوبامـا فـي عـام 2015 "كارثـي". ومـن ثـمّ فـإن فـوز أيٍّ مـن ترامـب أو هاريـس سيُلقـي بتأثيراتـه علـى إدارة السياسـة الأمريكيـة إزاء إيـران.

علي عاطف
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مفاوضات غير حاسمة

قادت التحضيرات للسباق الرئاسي الأمريكي إلى عدم اتخاذ إدارة الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، خطوة جدية حاسمة إزاء المفاوضات النووية مع إيران، والتي كانت قد بدأت في أبريل 2021 لمنع إيران من التوصل إلى سلاح نووي. وعلى الرغم من مبادرة بايدن بإطلاق هذه المفاوضات بعد أسابيع من دخوله البيت الأبيض في يناير 2021، إلا أن هذه المباحثات لم تستمر بعد سبتمبر 2022 ولم تُقْدِم إدارة بايدن على استئنافها حتى الآن.

ومع أن أسباب توقف المفاوضات النووية الإيرانية مع واشنطن في النمسا في بداية الأمر كانت متنوعة، إلا أنه أصبح في الإمكان استئنافها لاحقًا، وهو ما لم يحدث حتى الآن. يعود السبب الرئيسي لعدم إقدام إدارة بايدن على استئناف المفاوضات النووية مع إيران خلال الأشهر الماضية إلى خشيته هو والحزب الديمقراطي من تأثير التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران على فرص فوز أي مرشح ديمقراطي في الانتخابات المقبلة، قبل انسحابه من السباق في 21 يوليو 2024 وترشيح نائبته كامالا هاريس.

وترى دوائر السياسة الداخلية الأمريكية أن التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران بشروط الأخيرة وبالصيغة التي تم التوصل إليها في عام 2022 قبل توقف المفاوضات، سيكون بمثابة تنازل كبير لصالح طهران وليس واشنطن، وهو ما سيضر بحملة الديمقراطيين الانتخابية، ويُقلل من فرص فوزهم، ويعزز من آمال الجمهوريين، خاصة الرئيس السابق دونالد ترامب، وهو ما أدى إلى تردد كبير لدى الإدارة الأمريكية الحالية.

تراجع الضغوط الأمريكية

على الرغم من التقدم الذي أحرزته إيران في برنامجيها النووي والصاروخي، فضلًا عن إنتاج المسيرات خلال إدارة الرئيس جو بايدن؛ إلا أن الأخير لم يتخذ إجراءات أو سياسات صارمة إزاءها سوى بعض العقوبات على الشركات المتعاونة أو ذات الصلة بها، وذلك على النقيض من حزم العقوبات الشديدة التي فُرضت على إيران خلال عامي (2021 - 2022).

ويُمكن هنا الإشارة إلى أنّ العقوبات الأوروبية على إيران كانت أكثر بروزًا خلال فترة السباق الرئاسي الأمريكي، والتي كان من أهمها العقوبات التي أعلن عنها رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال، في 17 أبريل 2024، واستهدفت شركات إنتاج مسيرات وصواريخ إيرانية.

في الوقت نفسه، دانت دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) أكثر من مرة الأنشطة النووية الإيرانية، وفرضت عقوبات عليها، وكان من بين ذلك الرسالة شديدة اللهجة التي بعثت بها إلى مجلس الأمن لإيضاح "انتهاكات إيران للاتفاق النووي" لعام 2015 والمعروف باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة". وسعت هذه الدول إلى زيادة الضغوط الأممية على إيران في ظل تسارع أنشطتها النووية.

على النقيض من ذلك، فإن ملف الأنشطة النووية الإيرانية لم ينل أولوية قصوى لدى إدارة بايدن خلال فترة التحضير للسباق الرئاسي، بل إن ما أقدمت عليه الإدارة تمثل في التفاوض سريًا مع إيران في هذا الصدد، وفرض بعض العقوبات غير المؤثرة بشكل واضح.

تجنب الصراع العسكري

بالتزامن مع السباق الرئاسي، بدا من الواضح خلال الأشهر الماضية أن الولايات المتحدة تتجنب في سياستها إزاء إيران الدخول في صراع عسكري معها ومع وكلائها في منطقة الشرق الأوسط، أو حتى توجيه ضربة لمصالح إيرانية بالإقليم.

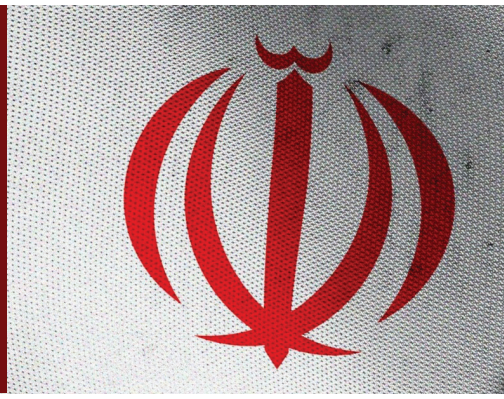

فمع التقدم المُحْرَز في البرنامج النووي الإيراني والأنشطة العسكرية الإيرانية المتنامية في المنطقة، واندلاع صراع بين إسرائيل وجماعات ووكلاء تدعمهم إيران بالإقليم؛ فإنّ واشنطن سعت -ولا تزال- إلى منع الانزلاق إلى صدام أو عمليات عسكرية ضد إيران في أي دولة بالإقليم.

فقد اكتفت واشنطن بتوجيه ضربات محدودة لبعض الوكلاء الإيرانيين مثل "الحوثيين" في اليمن، أو الجماعات الوكيلة في العراق، وإن كانت هذه الضربات الأمريكية بالأساس قد جرت على الأغلب بالتعاون مع بعض الحلفاء الأوروبيين مثل بريطانيا، ولأغراض وقتية مهمة مثل الرد على استهداف هذه الجماعات لمصالح أمريكية في المنطقة.

وعليه، سعت الولايات المتحدة إلى تضييق نطاق أو تأثير عملياتها العسكرية المباشرة ضد إيران ووكلائها في المنطقة، وعدم تنفيذ عمليات عسكرية واسعة ضدهم خلال السباق الرئاسي؛ وذلك سعيًا لتجنب تداعيات انخراط عسكري أمريكي واسع في منطقة الشرق الأوسط على الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة، وبالتالي على آراء وتوجهات الناخبين الأمريكيين.

من جانب آخر، لوحظ خلال السباق الرئاسي أن الولايات المتحدة ترفض الانسياق وراء الدعوات الإسرائيلية المتكررة لتشديد الخناق العسكري والاقتصادي على إيران؛ سواء بسبب ملفها النووي أو أنشطتها ودورها الإقليمي، علاوة على التصريحات الإسرائيلية بشأن "دور إيراني" في عمليات "طوفان الأقصى" وما بعدها منذ الـ7 من أكتوبر 2023.

بالإضافة إلى ذلك، لم تنخرط واشنطن في العمليات الاستخباراتية التي تقوم بها إسرائيل وتستهدف من خلالها مصالح أو شخصيات إيرانية أو موالية لإيران في الخارج، وأكدت الولايات المتحدة في أكثر من حادث على عدم مشاركتها إسرائيل التخطيط أو تنفيذ عمليات استخباراتية والتي كان آخرها اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، في طهران خلال مشاركته في مراسم تنصيب الرئيس الجديد، مسعود بزشكيان. فقد سعت واشنطن على النقيض من إسرائيل إلى محاولة تهدئة الموقف، وتحدثت بشكل غير مباشر مع طهران عن طريق الوسطاء لتجنب التصعيد الإقليمي.

ختامًا، تنعكس معادلات السباق الرئاسي في الولايات المتحدة على سياسة الأخيرة في الوقت الراهن إزاء إيران، حيث تسعى واشنطن لعدم التصعيد مع طهران ووكلائها في منطقة الشرق الأوسط؛ منعًا لتأثيرات ذلك على الناخب الأمريكي، والذي ترسخ في ذهنه تداعيات الصراعات العسكرية الأمريكية الواسعة في المنطقة على الاقتصاد والمصالح الأمريكية في الخارج. في الوقت نفسه، تخشى الإدارة الديمقراطية الحالية التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران غير مرضٍ لقطاعات في الداخل الأمريكي، أو حتى الانجرار لصراع عسكري غير مباشر أو استخباراتي مع إيران بالتعاون مع إسرائيل، وهو ما قاد في النهاية إلى سعي الإدارة الأمريكية للتهدئة المؤقتة.

رؤية المرشحَيْن للرئاسة الأمريكية لأمن البحر الأحمر

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الممرات البحرية في الشرق الأوسط، كواحدة من أهم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي، رغم تغير هذه الاستراتيجية ذاتها منذ إدارة الرئيس باراك أوباما (2009 - 2016). لهذا، تظهر هذه الممرات كأحد الملفات التي تشملها الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأمريكية، وفي مقدمتها البحر الأحمر، وهو ما يثير التساؤل حول حدود الاختلاف والتوافق بين رؤية المرشحين للرئاسة الأمريكية حول كيفية تحقيق الأمن في البحر الأحمر.

د. دلال محمود
مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مصالح الأمن القومي

لـم تتنـاول البرامـجُ الانتخابيـة للمرشـحين الديمقراطيـة كامـالا هاريـس والجمهـوري دونالـد ترامـب تقديـم رؤيـة محـددة لأمـن البحـر الأحمـر، إلا أن ذلـك لا يعنـي غيـاب رؤيـة للحزبيـن لتحقيـق هـذا الأمـن المنشـود. فواقـع الأمـر أن هنـاك اتسـاقًا وتوافقًـا في رؤيتهمـا لتحقيقـه، لارتبـاط الموضـوع بالأمـن القومـي الأمريكـي ووضـوح موقـف مؤسسـات القـرار الأمريكيـة، خاصـة الأمنيـة منهـا، وهـو مـا ظهـر علـى عـدة مسـتويات، أهمهـا: وثائـق الأمـن القومـي الأمريكـي الناتجـة عـن الإدارتيـن، وتعريـف المصالـح الاسـتراتيجية للولايـات المتحـدة فـي البحـر الأحمـر.

ففـي وثيقـة "اسـتراتيجية الأمـن القومـي" التـي صـدرت عـن إدارة ترامـب في ديسـمبر 2017، تـم التركيـز علـى تعزيـز الأمـن القومـي الأمريكـي في مواجهـة التحديـات العالميـة، بمـا في ذلـك حمايـة الممـرات البحريـة الحيويـة مثـل البحـر الأحمـر. وأكـدت الوثيقـة علـى أهميـة ضمـان حريـة الملاحـة في الممـرات البحريـة الرئيسـية، التـي تشـمل البحـر الأحمـر، كمكـون أساسـي للأمـن الاقتصـادي الأمريكـي، خاصـة لارتبـاط أمـن البحـر الأحمـر ببعـض التحديـات مثـل: تهديـدات الإرهـاب الدولـي والقرصنـة، بالإضافـة إلـى المنافسـة المتزايـدة مـن قبـل القـوى العالميـة الأخـرى مثـل الصيـن وروسـيا.

كمـا أشـارت الوثيقـة إلـى أهميـة الحفـاظ علـى اسـتقرار المنطقـة لضمـان أمـن الطاقـة، حيـث يُشـكل البحـر الأحمـر ممـرًا حيويًـا لنقـل النفـط مـن الخليـج العربـي إلـى الأسـواق العالميـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، تضمنـت الوثيقـة التركيـز علـى مواجهـة النفـوذ الإيرانـي المتزايـد في المنطقـة، والـذي قـد يؤثـر في أمـن الممـرات البحريـة. وهـذا يشـمل التأكيـد علـى ضـرورة التصـدي لأي محـاولات لعرقلـة حريـة الملاحـة في مضيـق بـاب المنـدب والبحـر الأحمـر، وهـو مـا تعتبـره الولايـات المتحـدة تهديـدًا مباشـرًا لمصالحهـا الاسـتراتيجية.

أمـا وثيقـة "اسـتراتيجية الأمـن القومـي" الصـادرة عـن إدارة بايـدن في أكتوبـر 2022، فقـد قدمـت توجيهـات اسـتراتيجية شـاملة تتعلـق بمختلـف التحديـات الأمنيـة علـى الصعيـد العالمـي، بمـا في ذلـك منطقـة الشـرق الأوسـط والممـرات البحريـة المهمـة مثـل البحـر الأحمـر. وقـد شـددت الوثيقـة علـى أهميـة ضمـان حريـة الملاحـة في الممـرات البحريـة الحيويـة، بمـا في ذلـك البحـر الأحمـر، كمحـور أساسـي للأمـن والاسـتقرار الإقليمـي والدولـي. ومـن بيـن الأهـداف الأساسـية، أكـدت الاسـتراتيجية علـى ضـرورة حمايـة هـذه الممـرات مـن التهديـدات المحتملـة، سـواء كانـت تهديـدات مـن قبـل الـدول المعاديـة أو الجماعـات الإرهابيـة أو القرصنـة البحريـة.

أكـدت إدارة بايـدن أيضًـا علـى أهميـة التصـدي للتوسـع والتـدخلات الخارجيـة مـن قبـل القـوى العالميـة الأخـرى، مثـل الصيـن وروسـيا، في مناطـق مثـل البحـر الأحمـر، ممـا يعكـس التنافـس الجيوسياسـي الـذي يؤثـر في الاسـتراتيجية الأمريكيـة في المنطقـة.

في المجمـل، اتفقـت وثيقتـا الأمـن القومـي اللتـان تـم تقديمهمـا مـن أحـدث إدارتيـن للولايـات المتحـدة علـى أن اسـتقرار وأمـن البحـر الأحمـر والممـرات البحريـة المجـاورة في الشـرق الأوسـط مرتبـط بشـكل مباشـر بالأمـن القومـي الأمريكـي ومصالحهـا العالميـة.

مـن جانـب آخـر، هنـاك العديـد مـن المصالـح الأمريكيـة الاسـتراتيجية في البحـر الأحمـر، أهمهـا: اعتبـارات التنافـس الدولـي بمنـع توسـع نفـوذ أي قـوة دوليـة أو إقليميـة فـي البحـر الأحمـر عسـكريًا أو اقتصاديًـا، خاصـة الصيـن التـي تتنامـى قوتهـا عالميًـا، بمـا تعتبـره الولايـات المتحـدة تهديـدًا لمكانتهـا كقـوة عظمـى وحيـدة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة. بالإضافـة إلـى ضمـان أمـن إسـرائيل وهـو مـا ارتبـط بشـكل مباشـر بالتهديـدات التـي مثلتهـا جماعـة الحوثـي بسـبب اسـتمرار الحـرب فـي غـزة والانتهـاكات الجسـيمة التـي ترتكبهـا إسـرائيل فيهـا، وضمـان سلامة الملاحـة البحريـة والنفطيـة عبـر البحـر الأحمـر (30% مـن الملاحـة النفطيـة العالميـة تقريبًـا).

ترتبـط أيضًـا مصالـح الولايـات المتحـدة فـي البحـر الأحمـر بالقـرن الأفريقـي، فقـد اعتمـدت الاسـتراتيجية الأمريكيـة منـذ عـام 2001 تجـاه الشـرق الأوسـط كلـه علـى جعـل موضـوع "الإرهـاب" أحـد محـددات التوجـه الأمنـي، وجـاء مـن ضمـن الأهـداف الاسـتراتيجية لهـا إعـادة صياغـة التـوازن الاسـتراتيجي في العالـم؛ وعليـه احتلـت منطقـة القـرن الأفريقـي مكانـة مهمـة في الفكـر الاسـتراتيجي الأمريكـي الخـاص بمحاربـة الإرهـاب، ولا سـيما مـع تكاثـر التهديـدات للمصالـح الأمريكيـة وحلفائهـا في المنطقـة، فـضلًا عمـا تعانيـه الأخيـرة مـن عـدم اسـتقرار في الأوضـاع السياسـية.

توافقات ديمقراطية وجمهورية

تتفق رؤية الحزبين الديمقراطي والجمهوري على حماية المصالح الأمريكية في البحر الأحمر من خلال تعزيز التحالفات الإقليمية ومواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة، بما في ذلك تعزيز القدرات البحرية للحلفاء لمواجهة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين في الشرق الأوسط لضمان أمنه، وذلك من خلال الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي.

بعد الفراغ النسبي الناتج عن اختفاء النظام الأمني الأمريكي المستقر في المنطقة والذي أدى لاستقرارها، ترددت في مراكز الفكر الأمريكي منذ نهايات فترة أوباما فكرة إقامة منظمة "لتحالف الخليج والبحر الأحمر" على غرار حلف شمال الأطلنطي، وهي الفكرة التي طرحت إدارة ترامب تصورًا استراتيجيًا متماسكًا حولها في الشرق الأوسط.

مع تعثر تنفيذ هذا المقترح الأمريكي تعددت جهود واشنطن لتحقيق سلامة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، لعل أحدثها ظهر في "عملية حارس الازدهار"، والتي تهدف بشكل رئيسي لحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر، خاصة في ظل التهديدات المستمرة التي تشكلها الهجمات الحوثية المنطلقة من اليمن. فضلًا عن مشاركة الأسطول البحري الأمريكي، بما في ذلك عدة مدمرات مثل: يو إس إس كارني، يو إس إس ماسون، ويو إس إس توماس هادنر، في حماية السفن التجارية وضمان سلامتها من الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار. كما تم نشر حاملة الطائرات أيزنهاور في خليج عدن، كجزء من الجهود لتعزيز الأمن في هذه المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية، وهو ما يؤكد الحضور العسكري المكثف للولايات المتحدة في البحر الأحمر.

وفي سياق حملته الانتخابية، وجّه دونالد ترامب انتقادات لإدارة بايدن فيما يتعلق بتعاملها مع جماعة الحوثي، واتهامه لها بالفشل في التصدي للتهديدات التي تشكلها تلك الجماعة للملاحة في البحر الأحمر. كما أشار إلى أن سياسات بايدن الضعيفة سمحت لإيران بتوسيع نفوذها عبر الحوثيين؛ مما أدى إلى زيادة التهديدات ضد الشحن الدولي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وبرغم تلك الانتقادات، لم يُصدر ترامب تصريحات مباشرة تنتقد سياسة بايدن في البحر الأحمر، حيث بدت انتقاداته كجزء من هجومه الأوسع على سياسة بايدن الخارجية، لتعزيز موقفه باعتباره أكثر قدرة على ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط مقارنة بإدارة بايدن.

إجمالًا، يمكن القول إن البحر الأحمر لم يكن محورًا أساسيًا لأي من المرشحين الرئاسيين في الحملة الانتخابية لعام 2024. ومع ذلك، تركزت السياسة الخارجية لكل من ترامب وهاريس على قضايا أخرى في الشرق الأوسط. فقد ركز ترامب في حملاته الأخيرة على سياسات تعزيز الأمن والاقتصاد الأمريكي، وهاجم السياسات الخارجية للديمقراطيين، لكنه لم يذكر البحر الأحمر بشكل محدد في حملته الانتخابية. من جانبها، تواصل هاريس بشكل عام نهج سياسات جو بايدن، التي تتضمن دعم الشركاء الإقليميين وحماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن دون ذكر البحر الأحمر كموضوع محوري.

قضايا السياسات العامة

- الانتخابات الأمريكية.. هل تأتي بجديد للإقليم ومصر؟
- انعكاسات السياسات الاقتصادية الأمريكية على مصر

الانتخابات الأمريكية..
هل تأتي بجديد للإقليم ومصر؟

بعد الحزب الجمهوري، عقد الحزب الديمقراطي الأمريكي مؤتمره العام لاختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية، وبهذا يكون موسم الانتخابات الأمريكية قد دخل مرحلة الذروة النهائية، وفيها عدد قليل من المناظرات، وعدد لا نهائي من الجولات الانتخابية وحملات الدعاية. الساحة السياسية الأمريكية منقسمة بشدة بين مؤيدي المرشحَيْن، الجمهوري دونالد ترامب، والديمقراطية كامالا هاريس، ولم يعد ذلك الأمر مفاجئًا، فمنذ عدة جولات انتخابية والانقسام هو سيد الموقف، بل أصبح علامة مميزة للانتخابات الرئاسية الأمريكية.

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مستويات التأييد بين المرشحين ترامب وهاريس شديدة التقارب، لكن هذا في حد ذاته ليس العلامة الدالة على الانقسام في السياسة الأمريكية، فالأمر يرجع إلى عمق الخلافات الأيديولوجية بين الفريقين المتنافسين، وكذلك الحمولة العاطفية، وحمولة المشاعر التي يحملها كل طرف للآخر، والتي يعبر عنها في خطابه السياسي، أضف لذلك طبيعة الخطاب السياسي الحاد والعنيف والإقصائي والتشويهي المستخدم في الانتخابات الأمريكية.

استمرارية السياسات الخارجية

الملاحظة الأولية هي أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية هذه المرة، على سخونتها، لا تثير الكثير من الاهتمام والجدل في مصر والعالم العربي. لقد كان هناك زمن تابعت فيه النخب ووسائل الإعلام العربية سباق الرئاسة الأمريكية باهتمام شديد، أظهرت خلاله النخب ووسائل الإعلام العربية تحيزات لهذا المرشح أو ذاك بناء على ما هو متصور من درجة قربه أو بعده عن المصالح العربية. يغيب الحماس عن متابعة الانتخابات الأمريكية هذه المرة، أو على الأقل لا يبدو أن هناك تفضيلات واضحة لصالح هذا المرشح أو ذاك، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل.

فبرغم الانقسامات والاستقطاب العميق في المجتمع السياسي الأمريكي، إلا أن قضايا الخلاف أغلبها يتركز في المجال الداخلي، خاصة في القضايا المتعلقة بالهجرة، والإجهاض، والعلاقات العرقية، والضرائب، وشبكات الحماية الاجتماعية. على العكس من ذلك، فإن التوافق في مجال السياسة الخارجية يبدو كبيرًا، رغم تباين الطريقة المستخدمة للتعبير عن هذه المواقف، خاصة من جانب المرشح الجمهوري دونالد ترامب، وإن كان محتوى السياسة الخارجية التي يبشر بها لا يعكس كثيرًا مما يوحي به خطابه الملتهب.

تُظهر السياسة الخارجية الأمريكية قدرًا أكبر من الاستمرارية عبر الإدارات المختلفة. لقد فاجأ ترامب أثناء ولايته السابقة الكثيرين عندما قام بفرض ضرائب جمركية عالية على الواردات الصينية، ليأتي بعده الرئيس بايدن ليزيد قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على سلع صينية، وليطور الحرب التجارية التي بدأها ترامب، ويرتقي بها إلى مستوى حرب تكنولوجية. في أوروبا، اتبع ترامب سياسة خشونة تجاه الحلفاء الأوروبيين وحلف الناتو، وضغط على الأوروبيين لزيادة إنفاقهم الدفاعي. بعد ذلك جاء بايدن متبنيًا خطابًا تعاونيًا تجاه أوروبا وحلف الناتو، لكنه استفاد من التطور الذي حدث في السياسات الدفاعية الأوروبية، وبنى عليه، خاصة بعد أن بين الغزو الروسي لأوكرانيا أهمية تحمل الدول الأوروبية لمسئوليات دفاعية أكبر.

في الشرق الأوسط، بادر ترامب بتطوير فكرة السلام الإبراهيمي، التي تقوم على إمكانية تطوير علاقات التعاون بين الدول العربية وإسرائيل، بغض النظر عما يحدث للقضية الفلسطينية. بعد ذلك أتى بايدن ليعمل على توسيع نطاق السلام الإبراهيمي، عبر ضم دول جديدة إليه مرة أخرى بغض النظر عما يحدث للقضية الفلسطينية. الاستنتاج هنا هو أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية من حيث المحتوى، رغم الاختلاف الكبير في أساليب التعبير والأداء.

خبرات المنطقة مع المرشحَيْن

أيًا كانت نتيجة الانتخابات الأمريكية، فالأرجح أنها لن تأتي بجديد كثير إلى الشرق الأوسط. فسواء فاز ترامب، أو هاريس، فقد رأينا هذا من قبل، مرة عندما حكم الرئيس ترامب قبل ثماني سنوات، ومرة أخرى عندما خدمت السيدة هاريس في منصب نائب الرئيس بايدن الذي لم تنتهِ ولايته بعد. وجود خبرة سابقة للشرق الأوسط والعالم أجمع مع المرشحَيْن يقلل مساحة المفاجآت، ويضفي طابعًا شبه روتيني على التغير المنتظر حدوثه في شخصية ساكن البيت الأبيض. مؤكد أن رئاسة ترامب جاءت بجديد كثير للسياسة الخارجية الأمريكية، عندما دخل البيت الأبيض لأول مرة منذ ثماني سنوات. مؤكد أيضًا أن الثنائي بايدن-هاريس قد جاءا بالكثير الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية، عندما دخلا إلى البيت الأبيض قبل أربع سنوات.

لقد أتيح لحكومات المنطقة امتصاص الصدمات التي أتى بها الرئيسان عند انتخابهما لأول مرة، وأتيح لها أيضًا الاستفادة من الفرص والتكيف مع المطالب والضغوط التي طرحتها كل إدارة. الخبرة السابقة مع الإدارتين الجمهورية والديمقراطية لترامب وبايدن-هاريس منحت حكومات المنطقة خبرة ثمينة في التعامل مع الإدارتين، الأمر الذي سيساعد حكومات المنطقة في التعامل مع الإدارة الجديدة، أيًا كان شخص الرئيس، انطلاقًا من نقطة أفضل كثيرًا من النقطة التي بدأت عندها العلاقة مع بدء فترة إدارة جديدة قبل ثماني أو أربع سنوات.

تميزت فترة رئاسة ترامب الأولى بالتركيز على عقد الصفقات في مجالات الدفاع والتسلح، وهو أمر كان مواتيًا من وجهة أغلب حكومات المنطقة. أيضًا، ذهب ترامب بعيدًا في تأييد إسرائيل، عندما قرر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعترف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة. ومثلت هذه السياسات إحراجًا للحكومات العربية، لكنها لم تتسبب في إثارة مشكلات ذات شأن في العلاقات العربية مع الولايات المتحدة. الأرجح أن يواصل ترامب حال فوزه إظهار انحيازه المفرط لإسرائيل، على الأقل لإرضاء أنصار إسرائيل الكثر داخل الحزب الجمهوري. كان ترامب قد لعب دورًا مهمًا في تطوير الاتفاقات الإبراهيمية، والتي بمقتضاها أُقيمت علاقات طبيعية بين إسرائيل وعدد من البلاد العربية دون ربط ذلك بتحقيق تقدم في القضية الفلسطينية. يعد هذا هو الإسهام الاستراتيجي الأكثر أهمية الذي أتى به ترامب إلى الشرق الأوسط. وأثبتت التطورات اللاحقة أن الاتفاقات الإبراهيمية قد وُلدت لتبقى رغم تغير الإدارات الأمريكية.

التحليل السابق مبني على فرضية أن السيدة هاريس ستكون امتدادًا دقيقًا للرئيس بايدن، وهذه فرضية ما زالت تحتاج لاختبار. غير أنه من المقبول افتراض أن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لهاريس ستكون استمرارًا للسياسة التي اتبعها بايدن، والمنطلقة من التوجهات الأيديولوجية للحزب الديمقراطي، والذي لم تشهد تغيرات هامة خلال الفترة القصيرة الماضية.

مراجعة التوجهات الأمريكية

شهدت سياسة بايدن في الشرق الأوسط تغيرات مهمة، بحيث إنها اختلفت في نهاية فترته الرئاسية عما كانت عليه في بدايتها. الفروق بين الوعود الانتخابية والسياسة الفعلية في السياسة الخارجية لإدارة بايدن-هاريس نجدها واضحة فيما يتعلق بالشرق الأوسط أكثر من أي إقليم آخر. في الشرق الأوسط، وعد بايدن بتطبيق أجندة تتمسك بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والامتناع عن التدخل العسكري من أجل نشر الديمقراطية؛ غير أن التطورات الجيوستراتيجية أجبرت إدارة بايدن على مراجعة هذه التوجهات.

ظهرت هذه المراجعة جلية في العلاقة الأمريكية مع كل من مصر والسعودية. ففي مايو 2021، بدأت جولة جديدة من القتال بين حماس وإسرائيل، وكان على الولايات المتحدة العمل عن قرب مع مصر، من أجل وضع حد للقتال والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، الأمر الذي مثّل انعطافة مهمة في علاقة الإدارة الديمقراطية مع مصر، بعد أن أدركت إدارة

بايدن-هاريس أنه لا يمكنها رهن علاقات واشنطن مع شركاء رئيسيين بمواقف وردود أفعال ظرفية، فتواصل التعاون بين الجانبين طوال ما بقي من إدارة بايدن-هاريس.

شيء مشابه حدث في العلاقات مع السعودية، إذ أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 الولايات المتحدة على إعادة تقييم علاقاتها المتوترة مع السعودية، حيث زار بايدن الرياض، وطلب من السعودية زيادة إنتاج النفط لتعويض النقص الناتج عن العقوبات المفروضة على روسيا. لم تستجب السعودية مباشرة للطلب الأمريكي، وحرصت على عدم تعريض علاقة التعاون في المجال النفطي التي تربطها مع روسيا للخطر. غير أن هذه التطورات مثلت انعطافة في العلاقات الأمريكية-السعودية، عادت بمقتضاه الولايات المتحدة لسياسات التعاون مع الرياض، خاصة أن الأخيرة كانت قد قررت إيقاف العمليات العسكرية في اليمن، وهو مطلب تمسكت به إدارة بايدن-هاريس بدعاوى إنسانية، وإن لم تؤكد التطورات اللاحقة القيمة الاستراتيجية لهذا القرار.

من المرجح قيام السيدة هاريس حال انتخابها للبيت الأبيض بإدخال تعديلات على السياسة الأمريكية الخارجية تعكس فيها شخصيتها وتفضيلاتها الخاصة، والتزاماتها تجاه أجنحة أيديولوجية مختلفة داخل الحزب الديمقراطي. من المهم في هذا السياق الإشارة إلى الخلفية السياسية لهاريس، والمحسوبة على تيار يسار الوسط في الحزب الديمقراطي، بخلاف بايدن المحسوب على التيار الوسطي الرئيسي بين الديمقراطيين. صلات السيدة هاريس بتيارات اليسار في الحزب الديمقراطي تجعلها أكثر حساسية لمطالب هذا الفريق، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالديمقراطية والحقوق. غير أنه من المستبعد حدوث انجراف يساري كبير في سياسة أمريكا بالمنطقة، فهذا ترفٌ لم تعد الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة والعالم تسمح به؛ لكن ربما تم اتخاذ مواقف تكتيكية محدودة التأثير، لكن تحظى بتركيز إعلامي كبير من أجل إرضاء فئات معينة داخل الحزب الديمقراطي.

أيضًا، فإن السيدة هاريس لها مواقف أكثر تعاطفًا مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وهي المواقف التي عبرت عنها أكثر من مرة في مناسبات متعددة، وإن حرصت طوال الوقت على تأكيد مواصلة الدعم الأمريكي لإسرائيل. مواقف السيدة هاريس المؤيدة للفلسطينيين لها أهمية قصوى في هذه المرحلة، بسبب وجود جناح قوي متعاطف مع الفلسطينيين داخل الحزب الديمقراطي، وهو الجناح الذي كاد جزء معتبر منه ينصرف عن تأييد المرشح الديمقراطي بسبب حرب غزة. لقد ساعدت مواقف هاريس على استعادة تأييد قسم كبير من هذا الفريق، وسوف يكون عليها حال انتخابها الحرص على مواصلة إرضاء هذا الفريق المتزايد الأهمية.

من غير المرجح أن تكون مواقف السيدة هاريس تجاه الفلسطينيين كافية لإلحاق الهزيمة باللوبي القوي المؤيد لإسرائيل. الأرجح بناء على ذلك هو إطلاق الولايات المتحدة لمبادرات ومواقف ذات قيمة رمزية، دون أن تكون كافية لتغيير هيكل القوى المنحاز لإسرائيل في الداخل الأمريكي. في كل الأحوال، فإن وجود إدارة أمريكية متفهمة للمطالب الفلسطينية يخلق فرصًا يمكن الاستفادة منها.

انعكاسات السياسات الاقتصادية الأمريكية على مصـــــــــر

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية انتخابات رئاسية في شهر نوفمبر القادم يتنافس فيها كل من دونالد ترامب عن الحزب الجمهوري، وكامالا هاريس عن الحزب الديمقراطي. ويملك المرشحان سياسات اقتصادية مختلفة لن تؤثر فقط في الداخل الأمريكي والاقتصاد العالمي، لكن أيضًا في العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الدول الأخرى. من هنا، يسعى هذا التقرير إلى تحديد طبيعة السياسات الاقتصادية للإدارات الجمهورية والديمقراطية في الولايات المتحدة، ثم كيف سيؤثر فوز أي من المرشحين الرئاسيين في مسار العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع مصر.

أحمد بيومي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة السياسة الاقتصادية

تختلف السياسات الاقتصادية للإدارات الجمهورية والديمقراطية في الولايات المتحدة، **وذلك على النحو الآتي:**

- **السياسات الاقتصادية للجمهوريين:** يتبع الحزب الجمهوري سياسات اقتصادية تعتمد على جانب العرض بشكل أكبر، وتتمثل أدواتها في إلغاء القيود التنظيمية على الإنتاج، وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي وخفض الضرائب على الشركات والأفراد من ذوي الدخل المرتفع، بهدف تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. كما يدافع الجمهوريون أيضًا عن تقليص دور الدولة وتعزيز دور السوق في توفير الخدمات العامة، فضلًا عن خفض الإنفاق الحكومي، خاصة على برامج الرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من تفضيل الجمهوريين اتفاقيات التجارة الحرة، فإنهم حريصون أيضًا على اتخاذ تدابير حمائية لحماية الوظائف أو الصناعات الأمريكية.

شهدت فترات حكم الجمهوريين تبنيًا لتلك السياسات الاقتصادية، ففي عهد الرئيس الأسبق رونالد ريجان في الثمانينيات تم تبني تخفيضات ضريبية كبيرة، وخفض الإنفاق الحكومي (باستثناء الدفاع)، فضلًا عن سياسات نقدية تستهدف السيطرة على التضخم. وبالمثل، شهد عهدُ الرئيس جورج دبليو بوش تنفيذ سلسلة من التخفيضات الضريبية، كخفض معدلات ضريبة الدخل، وخفض ضريبة مكاسب رأس المال، وإلغاء ضريبة التركة لفترة. وقد استهدفت تلك السياسات الاقتصادية تحفيز النمو، إلا أنها تسببت في زيادة عجز الميزانية. وفي عهد الرئيس الأسبق دونالد ترامب برز قانون تخفيضات الضرائب في عام 2017، والذي خفض معدل ضريبة الشركات من 35% إلى 21%، وخفض معدل ضريبة الدخل الفردي، كما شهدت فترة ترامب تراجعًا كبيرًا في اللوائح البيئية والمالية، مثل بعض التعديلات في أجزاء من قانون دود-فرانك، وغيرها من التدابير التنظيمية التي اعتُبرت مرهقة للشركات.

- **السياسات الاقتصادية للديمقراطيين:** تميل السياسات الاقتصادية للديمقراطيين إلى تحسين العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التدخل الحكومي الفعّال، حيث يتجهون إلى فرض ضرائب أعلى على الأثرياء والشركات، ومن ثم استخدام عائدات تلك الضرائب لتمويل برامج الدعم الاجتماعي والحد من التفاوت في الدخل، كما يدعمون مجالات حماية البيئة وحقوق العمال وسلامة المستهلك لضمان الممارسات العادلة. بالإضافة إلى ذلك، يتجه الديمقراطيون إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والصحة العامة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة، كما يفضلون دعم ممارسات التجارة العادلة والدفاع عن معايير العمل والبيئة في الاتفاقيات التجارية.

تاريخيًا، برزت السياسات الاقتصادية للديمقراطيين عبر "الصفقة الجديدة" خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت. وقد تضمنت تلك السياسات التوسع في إنشاء مشاريع عامة، وتقديم مساعدات اجتماعية، وإصلاحات في النظام المالي. أما في عهد الرئيس ليندون جونسون، فبرز برنامج "المجتمع العظيم" الذي استهدف مكافحة الفقر والظلم الاجتماعي في الستينيات عبر إنشاء برامج الرعاية الصحية لكبار السن والفئات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى تشريعات للحقوق المدنية، والتعليم، والمساعدات الاجتماعية.

بدوره، أطلق بيل كلينتون خلال التسعينيات إصلاحات اقتصادية تضمنت تحسين نظام الرعاية الاجتماعية، وتعزيز حركة التجارة من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). وبالمثل أيضًا، أطلق باراك أوباما قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي (ARRA) الذي تم تطبيقه بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وشملت حزمة التحفيز الاقتصادي الضخمة بقيمة 787 مليار دولار أمريكي لدعم النمو الاقتصادي، وتضمنت استثمارات في البنية التحتية والطاقة النظيفة والتعليم والرعاية الاجتماعية،

كما أطلق أيضًا قانون الرعاية الصحية المعروف باسم "أوباما كير" لتوسيع التغطية الصحية، فضلًا عن إضافة بعض التعديلات على النظام الضريبي لتحسين العدالة الضريبية.

تأثيرات مختلفة

ثمة تأثيرات مختلفة للسياسات الاقتصادية للجمهوريين والديمقراطيين في العلاقات الاقتصادية مع مصر، على النحو التالي:

- **بالنظر إلى سياسات الجمهوريين في الولايات المتحدة،** فإنها تركز بشكل أكبر على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، بما في ذلك مصر. وهذا يزيد من احتمالات عقد اتفاقيات تجارية جديدة أو تعديل القائمة. على سبيل المثال، فبرغم أن اتفاقية التجارة والاستثمار الثنائية (TIFA) عُقدت في عهد رئيس ديمقراطي (بيل كلينتون)، فإن الطفرة الكبيرة لتلك الاتفاقية حدثت في عهد جورج بوش الابن (جمهوري). وقد استهدفت تلك الاتفاقية تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وتوفير إطارٍ لمناقشة القضايا التجارية.

من جانب آخر، فإنّ اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي تم توقيعها في ديسمبر 2004 خلال ولاية بوش الابن (جمهوري)، سمحت بتصدير المنتجات المصنعة في مناطق صناعية معينة في مصر إلى الولايات المتحدة بدون جمارك إذا كان جزءٌ من مدخلاتها يأتي من إسرائيل. وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تعزيز الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة. خلال ولاية جورج بوش الابن أيضًا، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية. على سبيل المثال، وافق الكونجرس الأمريكي في عام 2007 على حزمة مساعدات عسكرية لمصر بقيمة 1.3 مليار دولار سنويًا، بالإضافة إلى مساعدات اقتصادية تصل إلى 415 مليون دولار. كما استمر تقديم برامج التنمية والمساعدات التقنية لمصر خلال عهد ترامب (جمهوري). على سبيل المثال، قدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) برامج متعددة لدعم التنمية الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية في مصر.

- **ركزت الشراكات الخارجية بين مصر والولايات المتحدة أكثر على تعزيز الملفات الاجتماعية خلال حكم الديمقراطيين. على سبيل المثال، شهدت فترة أوباما (الديمقراطي) تعاونًا في مجالات دعم ريادة الأعمال،** وتعزيز الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال برامج مختلفة مثل "المبادرة الأمريكية - الشرق أوسطية". استمرت المساعدات الاقتصادية لمصر لأغراض تنموية في عهد أوباما. على سبيل المثال، وافق الكونجرس الأمريكي عام 2010 على حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 250 مليون دولار سنويًا، بالإضافة إلى مساعدات تقنية وتنموية من خلال برامج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

كما تم توقيع عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون بين مصر والولايات المتحدة في مجال التعليم، شملت تقديم منح دراسية وبرامج تبادل طلابي بين الجامعات الأمريكية والمصرية، فضلًا عن اتفاقيات في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة الشمسية والرياح. بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات لدعم القطاع الصحي في مصر، بما في ذلك مشروعات لتحسين الخدمات الصحية، وتوفير التدريب للأطباء والممرضين، وتعزيز جهود مكافحة الأمراض المعدية. ناهيك عن بعض برامج التدريب المهني التي تم توقيعها بين واشنطن والقاهرة لتحسين مهارات الشباب المصري وزيادة فرص العمل.

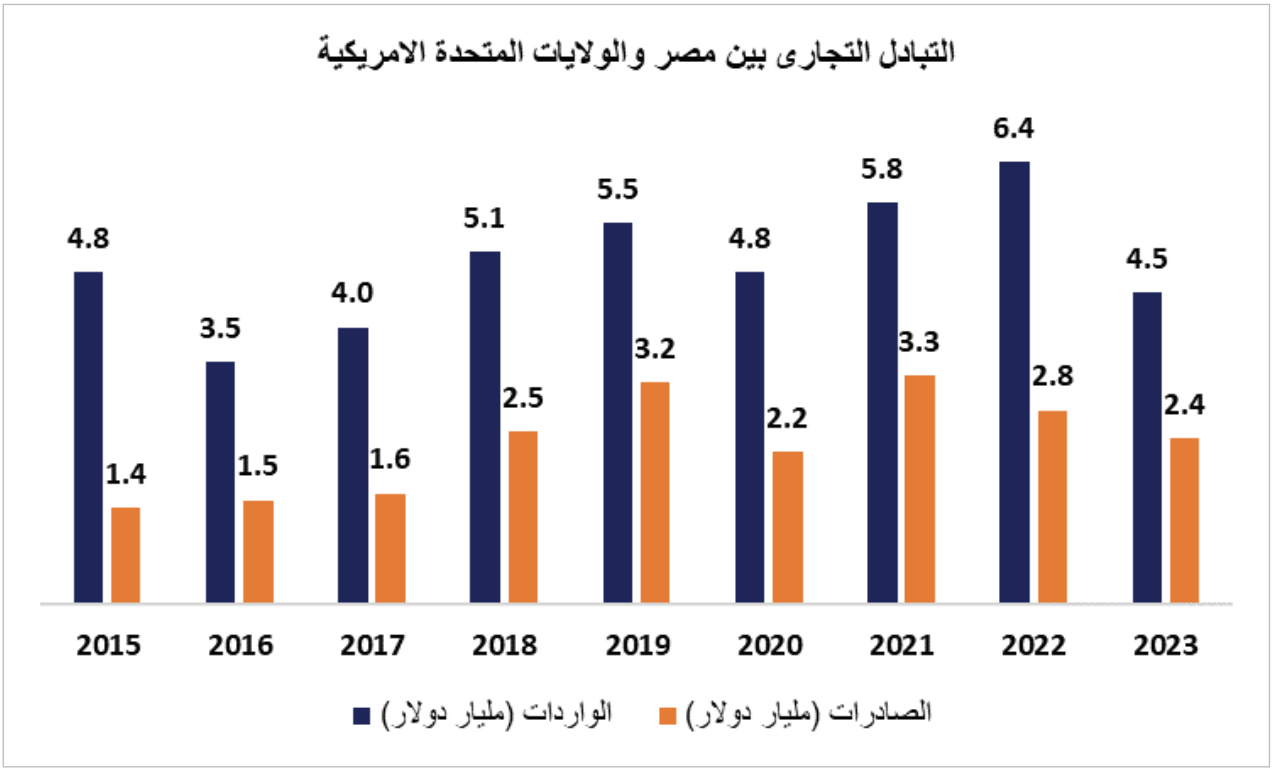

يوضح ما سبق أن نتائج الانتخابات الأمريكية تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين واشنطن والقاهرة. ففي حال فوز مرشح جمهوري، تركز إدارته على تعزيز التجارة والاستثمار، مما قد يؤدي إلى توقيع اتفاقيات تجارية جديدة أو تعديل القائمة، كما قد يسعى الجمهوريون إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في قطاعات كالطاقة والبنية التحتية والتجارة، مما قد يعزز تدفق الاستثمارات إلى مصر. وقد تشهد المساعدات الاقتصادية تغييرات، مع التركيز على استثمارات تتعلق بالتجارة والبنية التحتية، وتقديم الدعم لبرامج تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التعاون التجاري والتوجه لدعم مشاريع الطاقة والتكنولوجيا، مما يعزز التعاون في هذه المجالات بين الولايات المتحدة ومصر.

أما حال فوز مرشح ديمقراطي، فقد تركز إدارته على السياسات الاجتماعية والإنسانية، مما قد يؤدي إلى تقليل التركيز على التجارة، وزيادة التركيز على دعم قطاعات كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وبرامج التدريب المهني، مما يعني احتمالية تزايد المساعدات في المجالات الاجتماعية. وربما يتم التركيز بشكل أكبر على السياسات البيئية والتنمية المستدامة، مما قد يؤدي إلى زيادة الدعم لمشاريع الطاقة النظيفة والمبادرات البيئية. ومن ثمّ فإن مسار العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية يعتمد بشكل كبير على التوجهات السياسية والأولويات الاقتصادية للإدارة الجديدة في البيت الأبيض.

قضايـــا نوعيـــة

- حـدود تأثيـر الانتخابـات الأمريكيـة علـى الاقتصـاد العالمـي
- تباينـات سياسـات ترامـب وهاريـس إزاء قضايـا تغيـر المنـاخ
- الأمـن السـيبراني في الانتخابـات الأمريكية.. رؤى وتهديدات

حدود تأثير الانتخابات الأمريكية على الاقتصاد العالمي

تتوجه أنظار العالم إلى الانتخابات الأمريكية المقرر انعقادها في نوفمبر المقبل، ولا يرجع ذلك إلى كون الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر في العالم، بل إلى عدم اليقين الذي يحيط بالمشهد الاقتصادي العالمي، في ظل اضطراب حركة التجارة العالمية، واستمرار اتّباع سياسات التشديد النقدي المتمثلة في رفع سعر الفائدة، وتزايد التوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية مع استمرار الحرب في أوكرانيا وحرب غزة. ويُنظر للملف الاقتصادي باعتباره الملف الحاسم للانتخابات الأمريكية القادمة، حيث لا يزال الاقتصاد الأمريكي يُعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، وعودة معدلات البطالة للارتفاع من جديد.

بسنت جمال
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تباين البرامج الاقتصادية

تكشف الأجندة الاقتصادية للمرشحَيْن الرئاسيَّيْن كامالا هاريس ودونالد ترامب عن تباين ملحوظ في البرامج والأهداف، حيث تعهد ترامب بأنه حال إعادة ترشحه سيفرض رسومًا جمركية 10% على جميع السلع المستوردة لتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسين الأجانب، مع فرض تعريفة بنسبة 60% على جميع الواردات الأمريكية من الصين للتخلص التدريجي من الواردات الصينية من السلع الأساسية خلال 4 سنوات، وهو الأمر الذي يبدو مستحيلًا على المدى القصير، حيث استوردت الولايات المتحدة سِلعًا صينية تبلغ قيمتها حوالي 565 مليار دولار خلال عام 2022.

كما يسعى ترامب إلى خفض الضرائب على الشركات، الأمر الذي قد يسهم في تحقيق أرباح أعلى للشركات الأمريكية ورفع أسعار أسهمها، إلى جانب زيادة الإعانات الصناعية وخفض الإعانات الخضراء، والتركيز على التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي عبر إزالة القيود المفروضة على التنقيب عن النفط والغاز في ألاسكا، وتشجيع إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، حيث ستعطي إدارة ترامب المستقبلية الأولوية لاستقلال الطاقة والاعتبارات الاقتصادية على الأهداف البيئية.

يُدلل على ذلك، المعارضة الشديدة للتحول إلى السيارات الكهربائية بسبب مساهمتها في التأثير سلبًا على صناعة السيارات الأمريكية، وذلك ضمن مساعيه لنقل سلاسل توريد السيارات بأكملها إلى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي سيواجه عقبات اقتصادية نظرًا لاعتماد الاقتصاد الأمريكي على قطع غيار السيارات المستوردة وعدم قدرته على تصنيعها محليًا.

فيما انتقدت هاريس نهج التعريفات الجمركية التي سيتبعها ترامب، حيث تتبنى نهجًا تعاونيًا أكثر مع الشركاء التجاريين، مع تفضيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تراعي قضايا التغيرات المناخية وحقوق العمال، كما تسعى هاريس لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة النظيفة والصناعات ذات الصلة بهدف الحد من تأثير أزمة المناخ وخفض الانبعاثات الحرارية.

إلى جانب ذلك، فإنها تستهدف خفض تكاليف الرعاية الصحية، ووضع حد أقصى لارتفاع أسعار الإيجار عند مستوى يبلغ نحو 5% لتأمين وحدات سكنية بأسعار معقولة، وذلك لمواجهة الأزمة الحادة التي تُعاني منها الولايات المتحدة في سوق الإسكان، والتي تتمثل أبرز معالمها في ارتفاع أسعار المنازل مع تراجع مبيعات المنازل الجديدة، إلى جانب ارتفاع عدد الأسر التي تُنفق أكثر من نصف دخلها على السكن والمرافق لمستوى قياسي خلال عام 2022، مما يجعلها عُرضةً لمخاطر "فقدان السكن" في حالة حدوث أي مشكلات مالية غير متوقّعة.

كما وضعت هاريس خطةً بقيمة 300 مليار دولار لرفع رواتب المعلمين من خلال زيادة الضرائب العقارية على الأثرياء مقابل عدم زيادة الضرائب على المواطنين من ذوي الدخول البالغة أقل من 400 ألف دولار سنويًا. وكذلك تُولِي اهتمامًا خاصًا بالشركات الصغيرة ورواد الأعمال، من خلال توفير قروض ميسرة، وتسهيلات ضريبية لتحفيز أعمالها. وهكذا يرتكز برنامج هاريس الاقتصادي على معالجة الفوارق الاقتصادية عبر تعزيز فرص التوظيف للأقليات، والمجتمعات المهمشة، علاوةً على تحسين التعليم وتوفير الرعاية الصحية بتكلفة معقولة، فضلًا عن تحسين فرص الحصول على السكن.

ارتدادات عالمية

تكمن أهمية الانتخابات الأمريكية بالنسبة للاقتصاد العالمي في حجم التشابكات الدولية للاقتصاد الأمريكي، وأهميته

بالنسبة للتجارة العالمية، وتأثير قرار الاحتياطي الفيدرالي بالنسبة لسعر الفائدة على حجم الديون العالمية، وأسعار الفائدة والصرف في غالبية دول العالم؛ إلا أن حدود التأثير تتوقف على من سيفوز بالانتخابات القادمة، وإلى أي مدى سيتمكن من تطبيق برنامجه الاقتصادي.

- **معدل التضخم:** من المرجح أن يؤدي إعادة فرض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من الخارج إلى رفع معدلات التضخم الأمريكية والعالمية بسبب زيادة أسعار الواردات الأمريكية، الأمر الذي يُعطي المنتجين المحليين الفرصة لتمرير الزيادة السعرية للمستهلكين. كما أن خفض الضرائب بالمعدل الذي يسعى إليه ترامب من شأنه أيضًا أن يزيد الضغوط التضخمية، مما قد يؤدي إلى استمرار السياسة النقدية التشددية في الولايات المتحدة القائمة على رفع الفائدة لمواجهة التضخم، ويزيد من التحديات المفروضة أمام الدول النامية التي تعاني من ارتفاع قيمة الدولار وتداعياته واسعة النطاق على فاتورة الاستيراد ومعدل الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين المحلي، ورفع خدمة الديون. وفي هذا الشأن، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أنّ ثلثي أكبر 150 عملة في العالم انخفضت قيمتها مقابل الدولار في عام 2024، مما أثر في معدلات التضخم في تلك الدول، وفي تكلفة خدمة الديون السيادية المقومة بالدولار.

- **التجارة العالمية:** شهدت التجارة العالمية خلال عام 2023 أول انكماش منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020 نتيجة لتتابع الأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على سلاسل الإمداد والتوريد وقطاع الشحن العالمي. ووفقًا لأحدث تقارير منظمة التجارة العالمية، فإن أحجام التجارة قد تراجعت بنسبة 1.2% خلال عام 2023 مقارنة بتوقعات المنظمة الصادرة في أكتوبر بحدوث نمو قدره 0.8%.

ومن المرجّح أن يُسهم فوز ترامب في الانتخابات المقبلة في خلق حالة من عدم اليقين في التجارة العالمية، وزيادة الاضطرابات التي تعاني منها خاصة في ظل الهجمات التي يشهدها البحر الأحمر حاليًا، واشتداد الجفاف في قناة بنما، وتراجع حجم التجارة المارة بقناة السويس. أما في حالة فوز هاريس، فإن ذلك قد يسهم في تعزيز التجارة العالمية، حيث تسعى إلى عقد شراكات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف، مما سيعيد تشكيل خريطة التحالفات التجارية العالمية.

- **التدخل في قرارات الاحتياطي الفيدرالي:** في حالة فوز ترامب، فإن هناك مخاوف بشأن تزايد احتمالية تدخله في قرارات الاحتياطي الفيدرالي بما يتوافق مع مستهدفاته الاقتصادية، وهو الأمر الذي قد يُهدد استقلالية قرار البنك المركزي الأمريكي، حيث صرح ترامب بأنه سيسمح لرئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي "جيروم باول" بإنهاء ولايته في حالة اتخاذه قرارات صحيحة، مشيرًا إلى أهمية إحجام الاحتياطي الفيدرالي عن خفض أسعار الفائدة قبل انتخابات نوفمبر المقبل.

- **التأثير في قطاع التكنولوجيا:** يُعد القطاع التكنولوجي من بين أبرز القطاعات التي قد تتأثر بالانتخابات الأمريكية القادمة، حيث إن زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، ووضع ضوابط تصديرية على المنتجات التكنولوجية الأمريكية من شأنه أن يضر بشركات التكنولوجيا التي تعتمد على المكونات الدقيقة المستوردة من الخارج، وكذلك من شأنه أن يؤثر في الشركات العاملة بقطاع الرقائق، مما يُنذر بحدوث أزمة جديدة في سلاسل توريد الرقائق التي قد تؤثر في جميع الصناعات المعتمدة على الرقائق وأشباه الموصلات.

وفي حالة فوز ترامب، فإنه من المتوقع أن يتم دعم "البيتكوين"، حيث تعهد خلال أكبر مؤتمر للبيتكوين في الولايات المتحدة بأن يجعل الولايات المتحدة "عاصمة العملات المشفرة على الكوكب" وقوة البيتكوين العظمى في العالم، كما أعلن عن خطة لإنشاء احتياطي استراتيجي للبيتكوين لصالح الحكومة الأمريكية.

- **التغيرات المناخية:** تختلف سياسات كلٍ من هاريس وترامب تجاه قضية التغيرات المناخية ومفهوم أمن الطاقة، وهو ما سيترتب عليه تداعيات عالمية مختلفة في حالة فوز أيٍّ منهما، حيث يسعى الأخير إلى زيادة إنتاج الوقود الأحفوري، وزيادة بصمة الولايات المتحدة في قطاع الطاقة التقليدية. وعلى النقيض، يُعطي برنامج هاريس الاقتصادي الأولوية لقضية التغيرات المناخية.

ومن شأن إعادة انتخاب ترامب أن يؤدي إلى إضافة 4 مليارات طن من الانبعاثات الحرارية بحلول عام 2030، وفقًا لتحليل صادر عن صحيفة "Carbon Brief"، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم وفاء الولايات المتحدة بتعهداتها المناخية، كما أنه قد يسمح للدول الأخرى، خاصة الآسيوية، بقيادة جهود الاستدامة وتحقيق الريادة في تقنيات الطاقة النظيفة، كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

ختامًا، تُعد الانتخابات الأمريكية المقبلة أمرًا حاسمًا للاقتصاد العالمي نظرًا لتأثيراتها المختلفة على العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، وأسعار الفائدة في مختلف الدول حول العالم، ومعدلات التضخم، وذلك في ظل بيئة تتسم بالضبابية وعدم اليقين.

تباينات سياسات ترامب وهاريس إزاء قضايا تغير المناخ

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في عدة اتفاقيات دولية للتصدي لقضايا التغير المناخي، من أبرزها: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 التي وضعت أطرًا للتعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ، والبروتوكول الملحق بتلك الاتفاقية في عام 1997 الذي وضع أهداف تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واتفاقية قمة كيوتو في عام 1997 التي تستهدف تقليل الانبعاثات الناتجة عن الصناعات والقطاعات الاقتصادية، كما شاركت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما في اتفاق باريس للمناخ عام 2015، والذي يهدف إلى تحقيق استقرار الانبعاثات العالمية والحد من ارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض.

د. نهى بكر
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وعلى الرغم من مشاركة الولايات المتحدة في اتفاقات المناخ، فإنه من المتوقع أن تؤثر الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2024 في سياسات واشنطن إزاء قضايا المناخ والبيئة، ولا سيما في ظل اختلاف مواقف إدارات البيت الأبيض إزاء تلك القضايا، فالإدارات الديمقراطية تبدو أكثر إيمانًا بمكافحة تغير المناخ من نظيرتها الجمهورية، وبالتالي فإن فوز أي من المرشحين الجمهوري دونالد ترامب أو الديمقراطية كامالا هاريس سيطرح تأثيرات على مستقبل كوكب الأرض، وسبل التصدي لتحديات تغير المناخ، خاصة في مجالات: الطاقة المتجددة، انبعاثات الكربون، تحفيز الابتكار التكنولوجي، التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق أهداف بيئية مشتركة.

سياسات ترامب

بدت سياسات المرشح الجمهوري ترامب تجاه قضايا المناخ أكثر جدلًا خاصة إبان عهدته الرئاسية السابقة، حيث انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون وتحقيق أهداف بيئية عالمية، كما قامت إدارته -آنذاك- بتخفيض تشريعات البيئة وتقليل دعم الطاقة المتجددة. بل إن الولايات المتحدة أقدمت أيضًا على اتخاذ خطوات لخفض التمويل الخارجي للبرامج البيئية والمناخية. على الجانب الآخر، دعم ترامب صناعة الفحم والطاقة النفطية بشكل كبير، وهو ما تسبب في انتقادات من قبل النشطاء البيئيين والعلماء الذين يرون أن ذلك الدعم سيؤدي إلى تصاعد تأثيرات تغير المناخ.

وبشكل عام، فإن سياسة ترامب تجاه قضايا المناخ اتجهت إلى انتقاد الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، حيث كانت تشجع على استخدام وتنمية الطاقة التقليدية بدلًا من الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الضارة. ومن أبرز تصريحات ترامب في هذه القضية: "التغير المناخي هو خدعة اخترعتها الصين لتشويه صناعتنا"، "العلماء الذين يحاولون جمع البيانات حول التغير المناخي يقومون بذلك لأغراض سياسية"، "لقد نتج عن استخدام الطاقة النظيفة تدمير اقتصادنا والعمل".

سياسات هاريس

على النقيض من ترامب، تلتزم سياسات المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس بتحقيق أهداف بيئية طموحة، والعمل على مكافحة تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تؤيد هاريس ما تم في عهد بايدن من العودة لاتفاقية باريس للمناخ والتزام الولايات المتحدة بأهداف تقليل انبعاثات الكربون، كما تدعم استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتؤيد أيضًا تقديم الحوافز لشركات الطاقة النظيفة ودعم الابتكار في مجال الطاقة المتجددة من خلال سياسات تشجيعية وتمويل بحوث وتطوير الطاقة البديلة، وكذلك تدعم خطة البنية التحتية الخضراء التي تستهدف تمويل وبناء بنية تحتية مستدامة وتشجيع النقل النظيف واستخدام الطاقة المتجددة.

يعكس توجه هاريس بشكل عام التزام الديمقراطيين بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، أضف إلى ذلك أنها تعتبر قضية المناخ جزءًا أساسيًا من أجندتها وأولوياتها السياسية حال فوزها بالرئاسة، مما يعد استمرارًا لنهج الحزب الديمقراطي في هذا المنحى. ومن أبرز تصريحات هاريس عندما كانت نائبًا لبايدن: "التغير المناخي هو تهديد عالمي حقيقي، ويجب على الحكومات والشركات والأفراد اتخاذ إجراءات فورية للتصدي له"، "يجب علينا العمل بسرعة وقوة للقضاء على التغير المناخي وحماية كوكبنا للأجيال القادمة"، "الاستثمار في الطاقة المتجددة يعد إجراء حيويًا في مواجهة تحديات التغير المناخي."

تأثيرات ممتدة

ستؤثر كل من سياسات ترامب وكامالا في قضية المناخ في الدول النامية، وذلك على النحو الآتي:

- **قـد تحـد سياسـة ترامـب تجـاه قضايـا المنـاخ مـن التزامـات الـدول الصناعيـة الرئيسـية فـي تقليـل انبعاثـات الكربـون وتقديـم الدعـم المالـي للـدول الناميـة لمكافحـة تغيـر المنـاخ.** بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن تشـجيع ترامـب علـى صناعـة الفحـم والنفـط قـد يزيـد مـن اسـتهلاك الوقـود الأحفـوري والانبعاثـات الضـارة؛ ممـا يسـهم فـي زيـادة مشـكلة تغيـر المنـاخ وتأثيرهـا فـي الـدول الناميـة التـي غالبًـا مـا تعانـي مـن تداعيـات سـلبية لتغيـر المنـاخ، مثـل: **الفيضانـات، والجفـاف، وارتفـاع مسـتويات البحـار.**

وبالتالـي، فـإن سياسـة ترامـب تجـاه المنـاخ قـد تزيـد مـن الضغـوط علـى الـدول الناميـة لمواجهـة تحديـات تغيـر المنـاخ دون الحصـول علـى الدعـم الكافـي أو الالتـزام الدولـي الكبيـر الـذي يمكـن أن يسـاعدها فـي التكيـف مـع تلـك التحديـات، كمـا أنـه ليـس مـن سياسـات ترامـب دعـم الشـراكات الدوليـة والتعـاون العالمـي بشـكل عـام وفـي مجـال البيئـة بشـكل خـاص.

- **قـد تـؤدي سياسـة كامـالا هاريـس الداعمـة لمكافحـة تغيـر المنـاخ إلـى تأثيـر إيجابـي فـي الـدول الناميـة**، حيـث يمكـن أن تقـود تلـك السياسـة إلـى تقديـم دعـم فنـي ومالـي للـدول الناميـة لمسـاعدتها علـى التكيـف مـع آثـار تغيـر المنـاخ وتحقيـق التنميـة المسـتدامة اتسـاقًا مـع سياسـة بايـدن، ففـي عهـده التزمـت الولايـات المتحـدة بزيـادة الدعـم المالـي للعالـم، خاصـة للـدول الناميـة، لدعـم الجهـود المبذولـة فـي مجـال حمايـة البيئـة ومكافحـة التغيـر المناخـي. بالإضافـة إلـى ذلـك، تدعـم هاريـس الشـراكات الدوليـة والتعـاون العالمـي فـي مجـال البيئـة، وهـو مـا سـينعكس علـى تقديـم الدعـم والإرشـاد للـدول الناميـة لبنـاء قدراتهـا فـي مجـال البيئـة، وتعزيـز الجهـود المشـتركة للحفـاظ علـى البيئـة، والحـد مـن تأثيـرات تغيـر المنـاخ علـى المسـتوى العالمـي.

الأمن السيبراني في الانتخابات الأمريكية.. رؤى وتهديـــــدات

يكتسب موضوع الأمن السيبراني أهمية غير مسبوقة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة؛ إذ يخيم على الأذهان سيناريو الانتخابات الرئاسية في عام 2016، والذي شهد اختراق ونشر رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالمرشحة الديمقراطية آنذاك هيلاري كلينتون، مما أثر سلبًا في حملتها الانتخابية، حتى إن البعض يقول إنه كلّفها الانتخابات. وقد أكدت تلك الواقعة أهميةَ التركيز على رؤى المرشحين تجاه قضايا الأمن السيبراني على اختلافها، لا سيما وأن التهديدات الرقمية تشكل خطرًا متزايدًا على الأمن القومي الأمريكي. وبالتالي، تطالب شريحة واسعة من المواطنين الأمريكيين بتوضيح الكيفية التي سيتعامل بها المرشحون الرئاسيون مع المشهد المعقد للتهديدات السيبرانية، وسط تساؤلات عن كيفية حماية وتأمين الحملات الانتخابية.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رؤى المرشحين

إنّ اهتمام كامالا هاريس بقضايا الأمن السيبراني ليس بجديد، فقد أوضحت في وقت مبكر من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أنها ستركز على الأمن السيبراني، في أعقاب هجمات "سولار وينـدز" (SolarWinds) التي أدت إلى اختراق ما لا يقل عن 12 وكالة فيدرالية. وقادت هاريس سياسات الذكاء الاصطناعي في عهد إدارة بايدن. وبينما يشيد المؤيدون باستثمارات تلك الإدارة في مجال الأمن السيبراني، يرى البعض في مجتمع القراصنة أن هاريس مؤهلة لشغل منصب الرئيس، بالنظر إلى تاريخها كمدعية عامة لولاية كاليفورنيا، حيث دعمت مجموعة من الإجراءات للحماية من التهديدات السيبرانية وانتهاكات البيانات.

وشهد عام 2018، عندما كانت هاريس عضوًا في مجلس الشيوخ، أحد أكثر مواقفها شهرة، حين انضمت إلى عدد من الديمقراطيين والجمهوريين في التوقيع على رسالة حثت شركة (Election Systems & Software, ES&S)، وهي واحدة من أكبر ثلاث شركات لتوريد أنظمة الانتخابات في البلاد، على اختبار معداتها، بعد أن اكتشف المشاركون في مؤتمر الأمن السيبراني "ديف كون" (DEF CON)، ممن فحصوا أنظمة التصويت الخاصة بتلك الشركة، وجود ثغرات أمنية بها.

وورد في الرسالة نصًا: "بصفتنا أعضاء في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي، فإننا نتفق مع استنتاج مجتمع الاستخبارات: الانتخابات الأمريكية هي هدف لهجمات غير مسبوقة من قبل خصوم أجانب.. الانتخابات الحرة والنزيهة والموثوقة هي الأساس لديمقراطيتنا، وحماية انتخاباتنا هي أولوية أمنية وطنية ملحة. نحن قلقون من أن ES&S ومقدمي أنظمة الانتخابات الآخرين قد لا يكونون مستعدين للتهديدات المتزايدة لانتخاباتنا".

جدير بالذكر أن موقف هاريس آنذاك كان سببًا في تبرع "قراصنة من أجل هاريس" بمبلغ 150 ألف دولار لحملتها الانتخابية في 9 أغسطس 2024. جاء ذلك على خلفية مؤتمر "قراصنة بلاك هات" السنوي ومؤتمر الأمن السيبراني (DEF CON 32)، بعد أن عُقد على هامشهما حدث لجمع التبرعات من أجلها، ما يُظهِر دعم مجتمع القراصنة والمتسللين للتذكرة الديمقراطية. تعليقًا على ذلك، قالت "كيمبا والدن" (القائم بأعمال مدير الأمن السيبراني الوطني السابق في البيت الأبيض في عهد "بايدن")، إن "المواطنين فهموا أن نائبة الرئيس هاريس ليست جديدة على هذا المجال". جدير بالذكر أن الحدث جمع أكثر من ضعف إجمالي الحدثين السابقين لدعم "هيلاري كلينتون" و"جو بايدن" مجتمعين.

بشكل عام، من المتوقّع أن تحذو هاريس حذو إدارة بايدن في مجال الأمن السيبراني؛ حيث سيشكل كلٌّ من الاستراتيجية الأمريكية للفضاء الإلكتروني، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والخطة التنفيذية الصادرة في مارس 2023، الملامح العامة لسياساتها، والتي قد تحمل شعار: فضاء رقمي آمن يحترم الحقوق والخصوصيات الفردية.

على صعيد آخر، تبلورت بعض ملامح سياسات المرشح الجمهوري دونالد ترامب تجاه قضايا الأمن السيبراني وما يتصل بها من قضايا فرعية في مؤتمراته الجماهيرية ومناظراته الانتخابية، وهي الملامح التي **يمكن الوقوف عليها على النحو التالي:**

- **دعم بقاء تطبيق "تيك توك":** يرى ترامب أن هذا التطبيق يمثل تهديدًا للأمن القومي، ومع ذلك فإنه يرى أيضًا أن حظره سيضر بالأطفال والشباب، ولن يؤدي إلا إلى تعزيز ومضاعفة حجم "فيسبوك" الذي تعددت انتقادات ترامب له، وشكّك في أمانته، وانتقد مالكيه على خلفية أحداث الكونجرس في عام 2021. وذكر ترامب في يوليو 2024 أنه يدعم بقاء تطبيق "تيك توك" في الولايات المتحدة، حتى في ظل احتمالية فرض حظر للتطبيق حال فشلت الشركة الأم الصينية "بايت دانس" في التخلص من أصول تطبيق الفيديوهات القصيرة في الولايات المتحدة بحلول 19 يناير

المقبل. كما قال: "أنا مع تيك توك لأنك بحاجة للمنافسة، إذا لم يكن لديك تيك توك، فلديك فيسبوك وإنستجرام".

- **العملات الرقمية:** قبل الدخول في سباق العملات الرقمية الحالية، امتلك ترامب عملة عُرفت باسم "ترامب توكن" والتي تعددت استثماراته في مجالها، ومن المرجح أنه سيوظف مسألة العملات الرقمية في الانتخابات المقبلة لكسب أصوات الديمقراطيين المهتمين بتلك العملات. وأبدى ترامب مؤخرًا مرونة شديدة في مسألة تداول العملات المشفّرة، حيث بدا خطابه الانتخابي مغايرًا لبعض التحفّظات التي أبداها تجاهها عندما كان في سُدة الحكم. وكانت محاولة اغتياله فرصة لتأكيد ارتباط سوق العملات المشفّرة وخاصة عملة البيتكوين به؛ فقد تجاوز البيتكوين حاجز 60 ألفًا بعد نجاته من عملية الاغتيال، وطمأن المستثمرين بعزمه منع الدولار الرقمي، والحفاظ على حقوق المتداولين، وتعيين وزير مالية مختص في هذا المجال.

- **انتقاد بعض الشركات التكنولوجية:** سبق أن ألقى ترامب باللوم على شركة (CrowdStrike) عندما كان رئيسًا؛ لكونها متورطة بطريقة أو بأخرى في التستر على اختراق اللجنة الوطنية الديمقراطية خلال الانتخابات الأمريكية عام 2016، عندما دفعت اللجنة الوطنية الديمقراطية الشركة للتحقيق في الاختراق الروسي لخادمها، كما أثار تساؤلات عدة حول عملياتها في عام 2019. منذ ذلك الحين، لم يتمكن ترامب من تهدئة الشكوك حول أن موسكو لها تأثير غير مبرر عليه. ومؤخرًا، ظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي نظريات مؤامرة زعم بعضها أن المؤسس المشارك للشركة دميتري ألبيروفيتش كان أوكرانيًا، وأن الشركة كانت متحيزة في تحقيقاتها، ولا سيما أن الشركة أثارت الكثير من الأخبار في أعقاب قبول ترامب لترشيح الحزب الجمهوري.

تهديدات محتملة

شهدت الانتخابات الرئاسية في عام 2016 تدخلًا روسيًا في صورة: هجمات سيبرانية تعرضت لها اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، اختراق حساب البريد الإلكتروني الشخصي التابع لـ"جون بوديستا" (مدير حملة "هيلاري كلينتون")، نشر أخبار مزيفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. منذ ذلك الحين، تثار المخاوف من احتمالية تكرار ذات السيناريو أو سيناريو مشابه، على نحو يلقي بظلاله على الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، **وذلك بالنظر إلى النقاط التالية:**

- **استهداف الانتخابات التمهيدية:** في عام 2024، شهدت الانتخابات التمهيدية لبعض الولايات الأمريكية تهديدات عدة؛ حيث تسبب هجوم سيبراني أثر على الحكومة المحلية في مقاطعة فولتون بولاية جورجيا في تقويض عمل مكتب الانتخابات، كما ظهرت مكالمات روبوتية تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي في نيو هامبشاير قبل الانتخابات التمهيدية الرئاسية للولاية؛ فبدت المكالمات الآلية وكأنها من الرئيس بايدن، والتي قال فيها: "أصواتكم مهمة للحزب الديمقراطي، لا تذهبوا للاقتراع يوم الثلاثاء المقبل (الانتخابات التمهيدية)، وفروا طاقاتكم للاقتراع في نهاية نوفمبر المقبل"، وهو ما استوجب تدخل لجنة الاتصالات الفيدرالية والمحققين، وإصدار أوامر لإيقاف بعض شركات الاتصالات المتورطة.

سلطت تلك الواقعة الضوء على خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي في نشر المعلومات المضللة وتقويض حقوق التصويت. وتجنبًا لسيناريوهات مماثلة، وضعت نيو هامبشاير قانونًا ضد قمع الناخبين، وإن دعت الحاجة إلى مزيد من القوانين واللوائح المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي على المستوى الفيدرالي، وسط مخاوف من تكرار الأساليب نفسها أو توظيف أساليب جديدة قد تُفضي إلى هجمات أكثر خفاءً وتدميرًا على البنية التحتية للانتخابات.

- **تعاظـم التهديـدات المحتملـة:** وفقًـا لوكالـة الأمـن السـيبراني الأمريكيـة، فـإن التقـدم الاسـتثنائي لخصـوم الولايـات المتحـدة يُثيـر مخـاوف مـن احتمـال قيـام الحكومـات المعاديـة فـي الخـارج بمهاجمـة أنظمـة الانتخابـات، وهـي الأنظمـة التـي تشـمل: قواعـد بيانـات الناخبيـن كونهـا عرضـة للاختـراق والتلاعـب، ومواقـع الويـب الحكوميـة والمحليـة المعرضـة لهجمـات وقـف الخدمـة والتصيـد الاحتيالـي وبرامـج الفديـة، وأنظمـة البريـد الإلكترونـي الحكوميـة والمحليـة، والشـبكات المحليـة التـي تعتمـد عليهـا مكاتـب الانتخابـات فـي الوظائـف اليوميـة التقليديـة. ومـن ثَـمَّ تُواجـه الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة القادمـة جملـة مـن التحديـات الأمنيـة، منهـا: الهجمـات السـيبرانية المحتملـة مـن قبـل الحكومـات الأجنبيـة، وعصابـات برامـج الفديـة الإجراميـة، والتضليـل الانتخابـي الـذي قـد يـؤدي إلـى تقويـض ثقـة الجمهـور، والتصيـد الاحتيالـي الـذي قـد يـؤدي إلـى زيـادة عـدد بطاقـات الاقتـراع الغيابيـة، والقرصنـة ورشـوة/ابتزاز مسـئولي الانتخابـات.

- **تزايـد المخـاوف مـن التدخـلات الإيرانيـة:** تجـدر الإشـارة إلـى التحذيـر الـذي أطلقتـه شـركة الأمـن السـيبراني الأمريكيـة (CrowdStrike) فـي فبرايـر 2024 بشـأن التدخـل المحتمـل مـن قبـل قراصنـة إيرانييـن في الانتخابـات الأمريكيـة القادمـة. ففـي تقريرهـا السـنوي، توقعـت شـركة الأمـن السـيبراني الشـهيرة أن إيـران قـد تُخطـط للتدخـل فـي الانتخابـات المقبلـة، مـع الإشـارة إلـى عمليـات المعلومـات التـي قـام بهـا قراصنـة مدعومـون مـن إيـران فـي أواخـر أكتوبـر 2020، قبـل أسـابيع قليلـة مـن الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة الأخيـرة، بعـد أن أرسـلوا رسـائل بريـد إلكترونـي لتهديـد الناخبيـن، زاعميـن أنهـم يمثلـون مجموعـة سياسـية أمريكيـة يمينيـة متطرفـة، ووجهـوا الناخبيـن للتصويـت لمرشـح معيـن.

- **اختبـار الصيـن المتكـرر لآراء الناخبيـن:** دفـع "كلينـت واتـس" (المديـر العـام لمركـز تحليـل التهديـدات فـي شـركة "مايكروسـوفت") فـي إبريـل 2024 بـأن الصيـن تسـتخدم حسـابات وهميـة علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي لاسـتطلاع آراء الناخبيـن حـول القضايـا الخلافيـة للتأثيـر علـى نتيجـة الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة كـي تأتـي لصالحهـا. فقـد بـدأت حسـابات وسـائل التواصـل الاجتماعـي الخادعـة التـي يديرهـا بعـض الأشـخاص التابعيـن للحـزب الشـيوعي الصينـي فـي طـرح أسـئلة مثيـرة للجـدل حـول بعـض القضايـا المحليـة (مثـل: خـروج القطـار عـن مسـاره فـي كنتاكـي فـي نوفمبـر 2023، حرائـق الغابـات فـي مـاوي فـي أغسـطس 2023، تعاطـي المخـدرات فـي الولايـات المتحـدة، سياسـات الهجـرة، التوتـرات العرقيـة) لجمـع المعلومـات الاسـتخباراتية حـول التركيبـة السـكانية وتوجهـات الناخبيـن، وملامـح التصويـت المحتمـل فـي الانتخابـات الرئاسـية.

- **التخـوف مـن دعـم القراصنـة لهاريـس:** أعـرب كثيـر مـن المواطنيـن ولا سـيما بعـض مسـتخدمي X ("تويتـر" سـابقًا) عـن تخوفهـم ممـا يُسـمى "قراصنـة هاريـس"، وسـط مخـاوف مـن تدخلهـم المحتمـل فـي الانتخابـات. وإن دفعـت بعـض التحليـلات بـأن الدعـم المالـي الـذي حصلـت عليـه "هاريـس" مـن هـؤلاء القراصنـة -كمـا سـبق القـول- لـن يعنـي تـدخلًا مـن جانبهـم في الانتخابـات، لأن هدفهـم الأسـمى هـو المسـاعدة فـي حمايـة الأنظمـة والبرامـج والخدمـات، وفحـص آلات التصويـت بحثًـا عـن نقـاط الضعـف المحتملـة لتأمينهـا قـدر الإمـكان أثنـاء الانتخابـات.

- **انتشـار فيديـو مفبـرك بالـذكاء الاصطناعـي لهاريـس:** أثـارت تقنيـة استنسـاخ الصـوت بالـذكاء الاصطناعـي التـي تـم اسـتخدامها مؤخـرًا لتقليـد صـوت هاريـس فـي مقطـع فيديـو سـاخر تسـاؤلات عـدة عـن كيفيـة اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لنشـر معلومـات مضللـة عـن الانتخابـات. فقـد اكتسـب الفيديـو، الـذي أنشـأه فـي الأصـل اليوتيوبـر

"السيد ريغان"، اهتمامًا واسع النطاق عندما شاركه الملياردير "إيلون ماسك" على منصته. وأبرز ذلك كيف يُشكل التزييف العميق وما يتصل به من صور ومقاطع فيديو معدلة بالذكاء الاصطناعي مصدر قلق متزايد في الانتخابات المقبلة. جدير بالذكر أن رئيس مجلس النواب في ولاية تكساس ديد فيلان كان ضحية لموقف مماثل في وقت سابق من هذا العام عندما تمت طباعة صورة مزيفة له وهو يعانق رئيسة مجلس النواب الأمريكي السابقة نانسي بيلوسي.

- **تعرض حملة ترامب لقرصنة إلكترونية:** تعرضت حملة ترامب الانتخابية في 11 أغسطس 2024 لاختراق بعض اتصالاتها الداخلية. وعلى إثر ذلك، بدأ موقع "بوليتيكو" الإخباري في تلقي رسائل إلكترونية من حساب مجهول يحتوي على وثائق من داخل حملة "ترامب"، وهي الوثائق التي أكد "ستيفن تشيونغ" (المتحدث باسم تلك الحملة) أنه تم الحصول عليها بصورة غير قانونية من مصادر أجنبية معادية للولايات المتحدة بهدف التدخل في الانتخابات الرئاسية المقبلة ونشر الفوضى في العملية الديمقراطية الأمريكية. وأشار صراحة إلى قيام عملاء إيرانيين بتكثيف محاولاتهم للتأثير على الانتخابات الرئاسية الأمريكية ومراقبتها من خلال إنشاء منافذ إخبارية مزيفة تستهدف الناخبين الليبراليين والمحافظين. ووفقًا لشركة "مايكروسوفت"، حاول متسللون على صلة بالحكومة الإيرانية اختراق حساب مسئول رفيع المستوى في الحملة الرئاسية الأمريكية في يونيو 2024، دون أن تتضح هويته بعد.

ختامًا، تتوجه أنظار العالم أجمع صوب الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة وقائع السباق الرئاسي على تعدد أحداثه وتأثيراته الاستراتيجية. ورغم أهميتها، تشهد تلك الانتخابات منذ الآن سرديات مغلوطة ونظريات مؤامرة وتهديدات سيبرانية، لتلقي بظلالها على مزيد من التهديدات الأمنية المحتملة، في ظل تزايد فرص الاحتيال والانتشار الواسع للمعلومات المضللة، وسط مخاوف حقيقية بشأن نزاهة الانتخابات، وهي المخاوف التي تدفع المرشحين الرئاسيين لإيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمن السيبراني في حملتيهما الانتخابية

مؤشرات حول التصويت الانتخابي في الولايات المتحدة

تُعد الانتخابات الأمريكية أحد أهم الأحداث السياسية التي يتطلع لها العالم، حيث تحدد من سيقود الدولة الأكثر تأثيرًا في الشئون الدولية. وبالإضافة إلى انتخابات الرئاسة تُجرى أيضًا الانتخابات على مقاعد مجلس النواب كافة، وثلث مقاعد مجلس الشيوخ، فضلًا عن انتخابات واستفتاءات متعددة على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وتعكس كل تلك الانتخابات أيضًا توجهات سياسية واجتماعية وثقافية داخل المجتمع الأمريكي. ولفهم هذه الانتخابات يجب النظر إلى القواعد الانتخابية المعقدة، وتقسيمات السكان التي تؤثر بشكل كبير على نتائج الانتخابات.

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

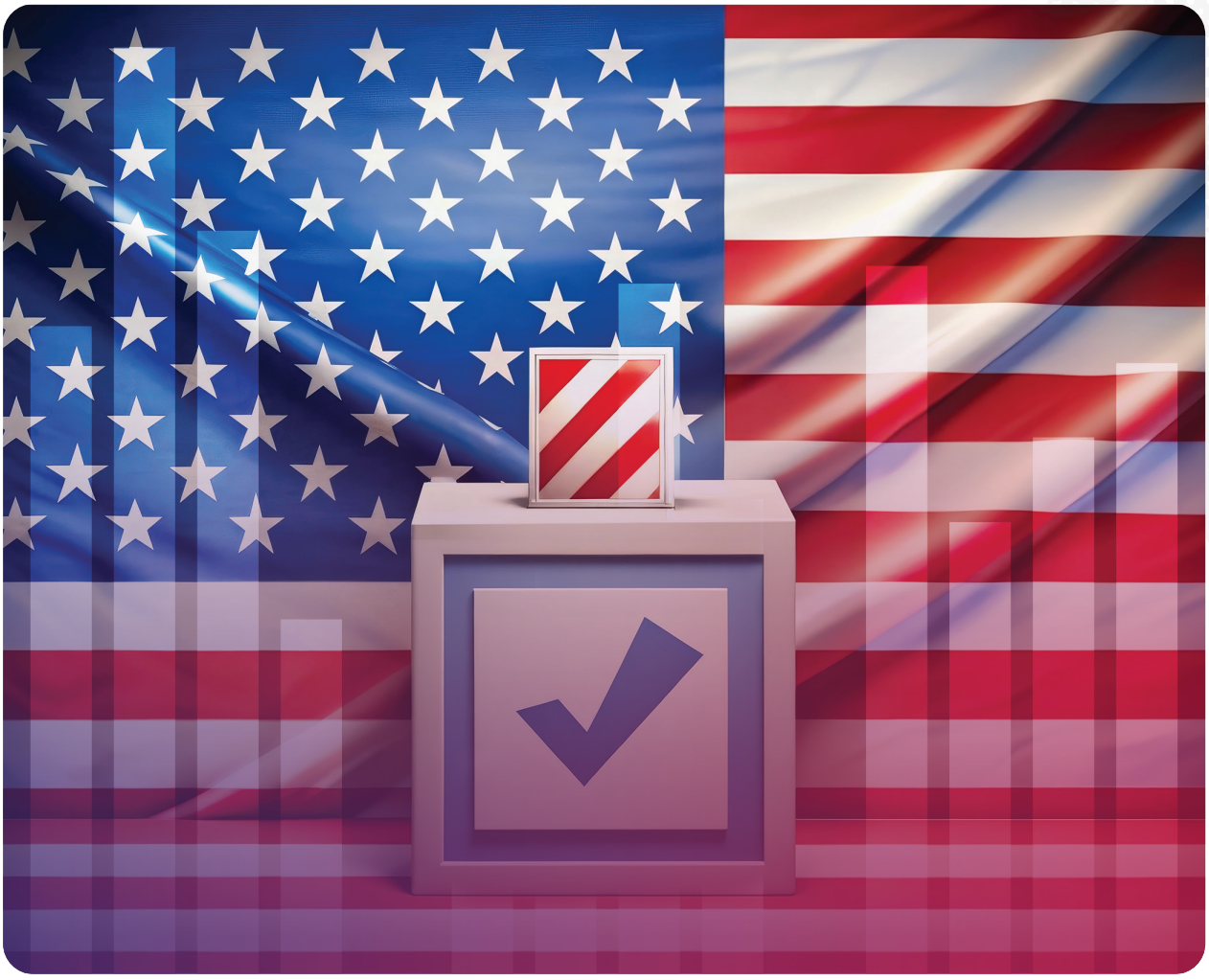

التوزيع العددي للمواطنين الأمريكيين المسجلين بالقاعدة الانتخابية وفقًا للنوع والعمر في نوفمبر 2022 (الأعداد بالألف)

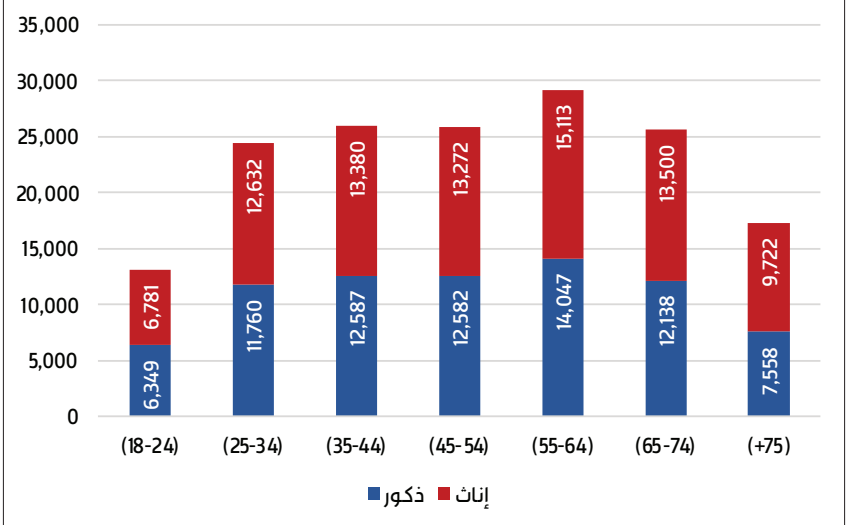

توزيع أعداد السكان ونسب التصويت بانتخابات التجديد النصفي (نوفمبر 2022) وفقًا للتوزيع الجغرافي

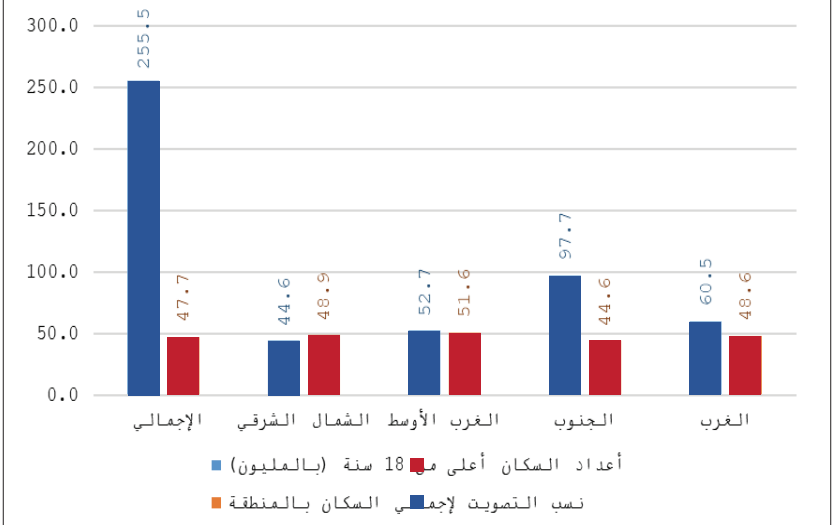

نسب التصويت بانتخابات التجديد النصفي (نوفمبر 2022) وفقًا لمدة الإقامة والملكية

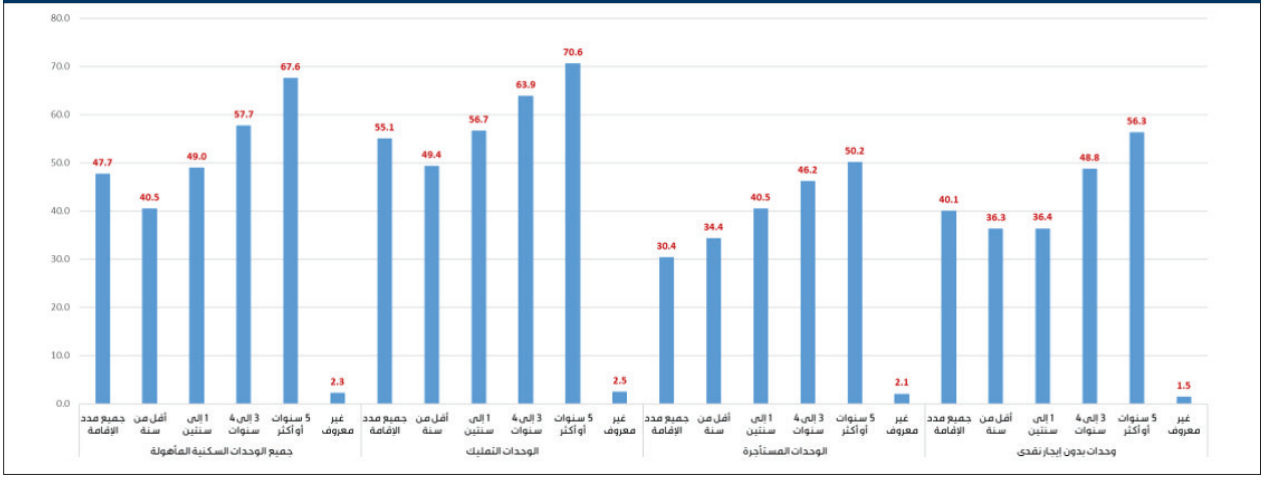

التوزيع النسبي لأسباب عدم التصويت بانتخابات التجديد النصفي نوفمبر 2022

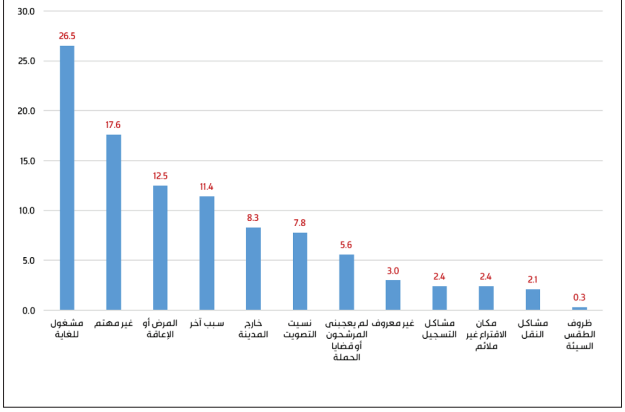

أعداد المحاربين القدامى ونسب التصويت بينهم مقسمين وفقًا للعمر بانتخابات التجديد النصفي نوفمبر 2022

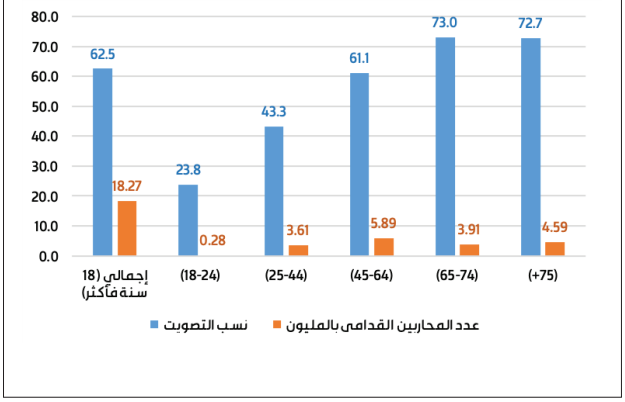

التوزيع النسبي لطرق التصويت المستخدمة من قبل الناخبين بانتخابات التجديد النصفي نوفمبر 2022

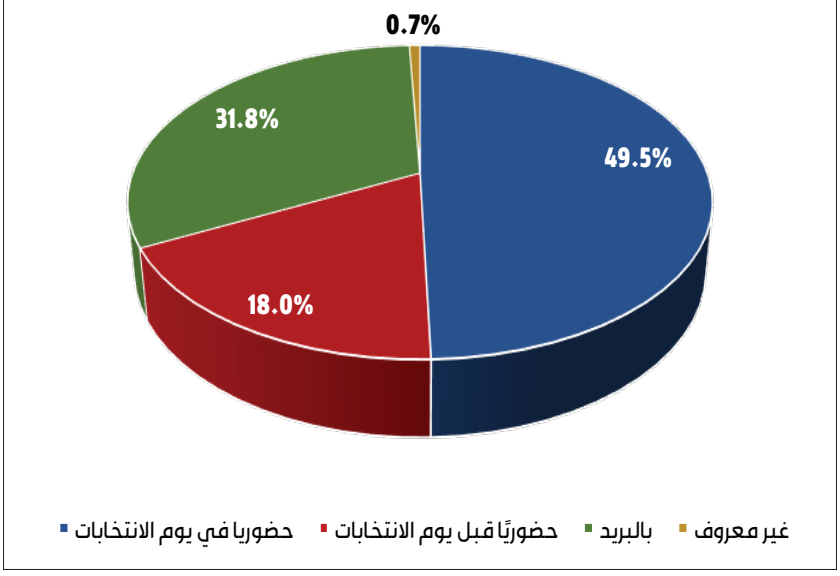

تطور نسب المشاركة بالانتخابات الرئيسية والتجديد النصفي بالولايات المتحدة الأمريكية

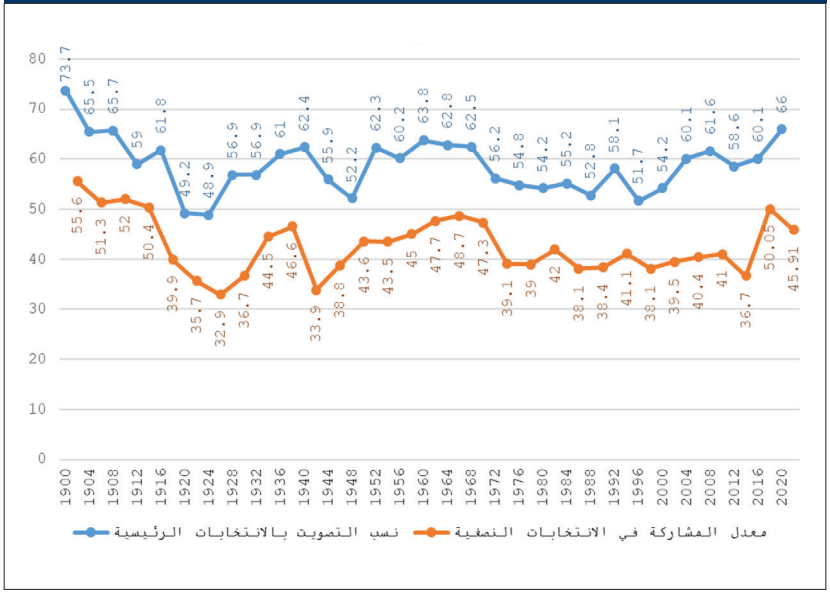

تطور التأييد الشعبي لأبرز مرشحي الرئاسة الأمريكية وفقًا لاستطلاعات الرأي

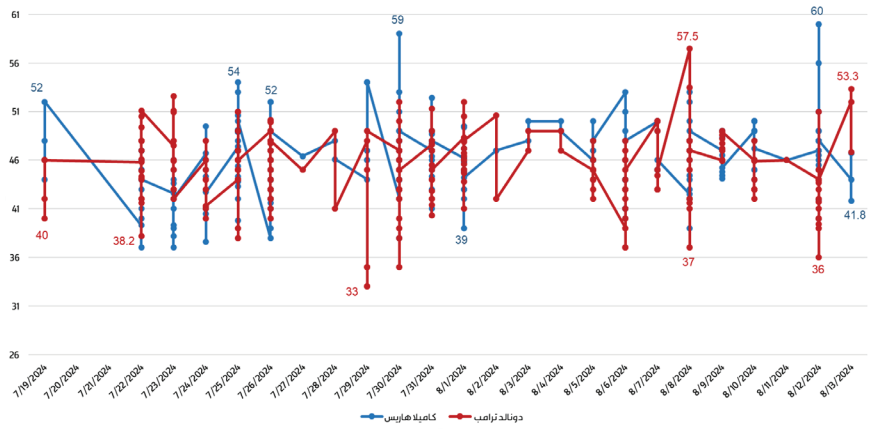

حجم التأييد الشعبي للمرشحَيْن هاريس وترامب بأبرز الولايات الأمريكية وفقًا لأحدث استطلاعات الرأي*

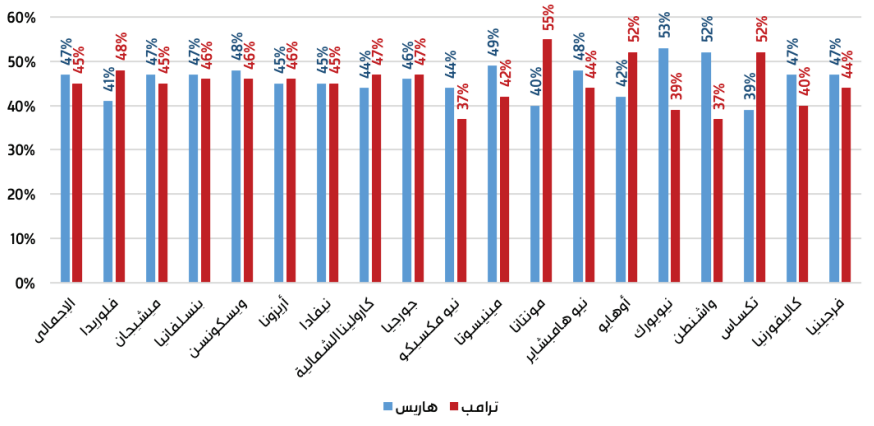

* متوسط استطلاعات الرأي حتى يوم 14 أغسطس.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
www.ecss.com.eg

ecsstudies

الهاتف: 20226905861+ | 20226905862+ | 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg